

PROVISIONAL

A/42/PV.38
23 October 1987

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

- الحالة في كمبوتشيا [٢٤]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠البند ٢٤ من جدول الاعمال (تابع)الحالة في كمبوتشيا(أ) تقرير الأمين العام (A/42/608)(ب) مشروع القرار (A/42/L.1)(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/42/653)

السيد بوملي (كندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : بإمكان أي واحد منا اليوم أن يلقي بكل بساطة أيًا من البيانات التي سبق أن ألقاها في أي المناقشات الست الماضية بشأن كمبوتشيا ليكون منطبقًا اليوم بقدر ما كان منطبقًا حينئذ . وإنه لأمر محزن أن ندرك مدى ضآلة ما أحدثناه من تغيير .

كيف يشعر إذن شعب الخمير ، بعد كل ذلك اليأس والموت ، وما بدا أنه تحرر في ظاهره ، وما يبدو الآن بالتأكيد أنه احتلال أجنبي دائم ؟ حقا إن الغطائع والجرائم التي ارتكبتها النظام السابق لا يمكن تبريرها مطلقا ، ويجب علينا أن لا ننساها أبدا ولا أن نسمح بعودة مثل هذا النظام المسؤول عن هذه المأساة . ولكن لا يمكن أن يتوقع من أي منا ، وخاصة من شعب الخمير ، أن يعتقد بأن البديل الناجع الوحيد لذلك الماضي هو الحالة الراهنة . ومع ذلك ، فهذا هو بالفعل ما تطالبنا جمهورية فييت نام الاشتراكية بقبوله .

ما الذي كسبته فييت نام من هذه المغامرة العسكرية ؟ إنها لم تكسب إلا لوما جماعيا تقريبا من جانب المجتمع الدولي ، واقتصادا في حالة يرثى لها ، وحال من العزلة السياسية ، وفقدانا جزئيا لاستقلالها . كل ما نجحت فيه فييت نام هو أن دفعت إلى القرار مئات الآلاف من لاجئي الهند الصينية ، الذين وجدت غالبيتهم ملجأ مؤقتا في بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

إن الفيتناميين ، من بين كل شعوب العالم ، لا بد وأن يكونوا مدركين لما ينزلونه بالخمير من آلام هائلة . ولا بد أن فييت نام تعلم ، على ضوء تاريخها ، أن

أي حل عسكري يفرض من الخارج لن ينجح مطلقا ، وأن الحل السياسي وحده هو الذي يمكن أن يصلح . ومع ذلك ، وعلى الرغم من الجهود المكثفة التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والأمين العام للأمم المتحدة ، وعلى الرغم من تجارب فييت نام نفسها ، فإنها لم تقدم حتى الآن أي التزام حاسم بسحب قواتها في وقت مبكر .

لقد اشتركنا في تقديم مشروع القرار المعروض على الجمعية . وقد فعلنا ذلك لاننا نعتقد أن تطبيقه بالكامل سيؤدي إلى تسوية سلمية وعادلة ومعقولة لمشكلة كمبوتشيا . ولكن لا يمكن أن يكون هناك أساس واقعي لأي حل ما لم تلتزم فييت نام بسحب قواتها في وقت مبكر . ويتعين على فييت نام أن تتعهد بهذا الالتزام في وقت قريب أو أن تصبح متهمة بنفس الامبريالية التي كانت تتهم الآخرين بها .

وتواصل كندا من جانبها تأييد رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في محاولاتها لإيجاد حل سياسي مناسب ودائم ، حل يجلب لشعب الخمير ما يستحقه من السلم والعدالة والازدهار والحرية ، حل يجنبه الاحتلال والفظائع .

وسوف نواصل تقديم المساعدة للاجئين من الخمير في تايلند . لقد قدمنا عشرات الملايين من الدولارات لمساعدة اللاجئين في بلدان اللجوء الأول . ويعيش الآن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ من تلك المنطقة في كندا ، وسنواصل تحمل حمتنا العادلة إلى أن يتم التوصل إلى حلول دائمة . ونود أن نشكر الحكومة الملكية لتايلند على توفير الملاذ لتلك الأعداد الكبيرة من أبناء شعب الخمير ، وأن نشجعها أيضا على الاستمرار في ذلك . ولكن الخيار الأول للخمير ليس ملاذا آمنا في كندا أو في أي مكان آخر ، وإنما خيارهم الأول هو بيت في كمبوتشيا التي يسودها الأمن والعدل والحرية . إنهم يريدون ما كان الفيتناميون يقولون إنهم يريدونه . ومشروع القرار هذا سيساعدهم على الاقتراب قليلا من ذلك الحلم .

السيد جيا (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بومفي

الممثل الدائم الجديد لبروني دار السلام لدى الأمم المتحدة ، أود أن أنتهز هذه الفرصة ، سيدي الرئيس ، لأعرب لكم عن تهاني لانتخابكم رئيسا للدورة الثاني والأربعين للجمعية العامة . وانني لعلى ثقة من أنكم ، بما تتمتعون به من مناقب دبلوماسية وخبرة وحكمة ، ستقودون مداولاتنا في هذا البند الهام إلى نتيجة موفقة .

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلادي الصادق للأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، على جهوده المحمودة والدؤوبة في البحث عن تسوية سياسية شاملة لمشكلة كمبوتشيا . ونحن ندرك أن الدور الذي يقوم به الأمين العام وممثلته الخاص ، السيد رفيع الدين أحمد ، له أهمية حاسمة في إبقاء هذا البند مدرجا في جدول الأعمال حتى يتم التوصل إلى تسوية سياسية شاملة .

عندما وضعت حرب الهند الصينية الثانية أوزارها ، تطلعت شعوب الهند الصينية ، ولا سيما تلك الشعوب التي تعيش في منطقة جنوب شرقي آسيا ، بتوقعات عظيمة ، آملة أن تواتيها في النهاية فرصة للسلم ، لأن من شأن السلم أن يعطي أبناء الهند الصينية بصفة خاصة ، وأبناء جنوب شرقي آسيا بصفة عامة ، فرصة لتوجيه طاقاتهم ومواردهم نحو تنميتهم الاقتصادية . ولكن ذلك لم يحدث للأسف ، إذ قامت فييت نام بغزو كمبوتشيا في عام ١٩٧٨ .

وهذه السنة ، سنة ١٩٨٧ ، هي السنة الثامنة التي تجتمع فيها الأمم المتحدة وتناقش مسألة كمبوتشيا . وللسنة الثامنة على التوالي ، تطلب الجمعية العامة إلى فييت نام أن تحترم ، فيما يتعلق بدولة كمبوتشيا ذات السيادة ، مبدأي عدم التدخل بجميع أشكاله وعدم الاعتداء ، المنصوص عليهما في ميثاق الأمم المتحدة ، وأن تسحب قواتها من كمبوتشيا . ولكن ، فييت نام تواصل تجاهلها لهذه المطالب ، على الرغم من الإدانة العالمية .

ومرة أخرى نجد أنفسنا مضطرون إلى أن نعالج هذا البند المتمثل بالحالة في كمبوتشيا ، وأن نذكر الجمعية العامة بأن الاحتلال الأجنبي مثل الاحتلال الواقع في كمبوتشيا لا يمكن السماح له بالاستمرار . وقد شهدنا المعاناة التي أنزلها هذا الاحتلال بالشعب الكمبوتشي ، مما أسفر عن فرار عدد كبير من أفرادهم إلى الحدود التايلندية - الكمبوتشية بحثا عن القوت والأمن . وإنما على اقتناع بأنه لا يمكن لشعب كمبوتشيا أن يمارس حقه في تقرير مصيره إلا عندما تسحب فييت نام قواتها من كمبوتشيا . ولا بد لغيت نام أن تدرك أن استمرار وجودها في كمبوتشيا يواجه بمقاومة

متعاطفة ، وهذا يتضح من فعالية الكفاح الذي تشنه قوات التحالف بقيادة مامديك نورودوم سيهانوك ، والعدد المتزايد من الجنود الفارين من نظام هناك سامرين .

وقد أعرب وفد بلادي في مناسبات عديدة عن موقفه إزاء هذا الموضوع . ونحن نرى أنه يجب على فييت نام أن تسحب قواتها إذا كان للسلم والاستقرار أن يسودا لا في كمبوتشيا فحسب بل في المنطقة بأسرها أيضا .

إن موقفنا من هذه المسألة لا ينبغي أن يوؤل على أنه موقف عدائي . فموقفنا ، على العكس من ذلك ، يركز على رغبتنا في أن يسود السلم والاستقرار في المنطقة .

ونحن نعتقد أننا لن نتمكن إلا عن طريق التعايش السلمي فيما بين الدول من أن يساعد كل منا الآخر في تعزيز ازدهار بلداننا ورفاهيتها الاقتصادية . ولن يتأتى التعايش السلمي ما لم تتمكن كل دولة من إبداء التفهم وحسن الجوار إزاء الدول الأخرى ، بعيدا عن الشكوك والخوف من التهديد .

نحن لا نطمح في رأي فييت نام بأن تسوية المسألة الكمبوتشية حاسمة بالنسبة للسلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . بيد أننا أيضا نرى أن التسوية الواقعية يجب أن يسبقها انسحاب القوات الأجنبية من كمبوتشيا بناء على اقتراح النقاط الثمانية للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ووفقا لقرارات الأمم المتحدة . ولن يكون من الممكن أن نتحدث عن تقرير المصير الحقيقي للشعب الكمبوتشي ما دامت توجد قوات أجنبية في كمبوتشيا .

وترحب بروني دار السلام بالتفاهم الذي توصلت إليه فييت نام واندونيسيا ، بصفتها المتحدث عن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، بأن اجتماعا غير رسمي بين الجانبين الكمبوتشيين يمكن أن يكون مفيدا كبداية لحوار من شأنه في النهاية أن يؤدي إلى عقد مفاوضات وإيجاد حل لمشكلة كمبوتشيا . غير أنه يجب أن نعلن بجلاء أن المشكلة في كمبوتشيا ناجمة عن التدخل العسكري والعدوان الأجنبي ، وهو ما تعتبره رابطة أمم جنوب شرقي آسيا مصدر قلق عميق . ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، المؤلفة من البلدان التي تنتمي إلى منطقة جنوب شرقي آسيا ، تشعر بالقلق أيضا إزاء أمنها واستقرارها بالإضافة إلى أمن واستقرار فييت نام وبلدان الهند الصينية الأخرى ولكن عدوان فييت نام على كمبوتشيا لا يتمشى إطلاقا مع نظرتنا إلى جنوب شرقي آسيا كمناطق سلم واستقرار . ولهذا السبب تعتبر رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أن مشاركة فييت نام المبكرة في "حفل الكوكتيل" ينبغي أن تكون جزءا من الاجتماع غير الرسمي . فلا يمكن أن تكون فييت نام مجرد طرق "معني" ، في الوقت الذي هي فيه طرف في الصراع الحالي الدائر في كمبوتشيا .

وأود أن أكرر هنا تأييد وفد بلادي تأييدا تاما لسمو الأمير نورودوم سيهانوك ، بصفته زعيما للشعب الكمبوتشي . إن التزامه والتزام شركائه في الحكومة الائتلافية بإيجاد حل سلمي للمشكلة التي تحيق بكمبوتشيا لهما دور أساسي في الإبقاء على القوة الدافعة صوب التوصل إلى حل سياسي تفاوضي للمشكلة الكمبوتشية ، ونحن نأمل ألا تعترض سبيل هذا الحل أي عقبات حتى يمكن اقرار سلم حقيقي ودائم .

ولهذا فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يستمر في التصويت لصالح مشروع القرار A/42/L.1 الذي قدمته رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن الحالة في كمبوتشيا ، والذي يحظى بتأييد أغلبية البلدان الممثلة هنا . وإن استمرارنا في تأييد القرار لهو حث لغيته ، نام على احترام المبادئ المكرمة في ميثاق الأمم المتحدة بأن تسحب قواتها من كمبوتشيا ، حتى تتيح كمبوتشيا من جديد دولة ذات سيادة ومستقلة ومحايدة وغير منحازة ، خدمة للسلم والاستقرار في كمبوتشيا وفي المنطقة .

السيد بييتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الحالة

في كمبوتشيا من المسائل التي تشكل انذارا خطيرا بأن العالم ما زال يواجه مشاكل متعددة ومعقدة ، رغم الدلائل المشجعة على تحسن المناخ الدولي . ولا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق لأن المشكلة الكمبوتشية ، بعد مرور زهاء عشرة أعوام على نشوبها ، وبعد مطالبات المجتمع الدولي على أوسع نطاق بإزالة الحالة الناجمة عن التدخل الأجنبي فيها ، ما زالت بؤرة خطيرة لازمة تحمل في طياتها عواقب سلبية خطيرة .

ولقد أوضحت المناقشة العامة التي اختتمت مؤخرا في إطار الجمعية العامة أن هناك بوادر استعداد لاستكشاف امكانيات التوصل إلى حل سياسي لبعض مصادر التوتر الدولي . وقد لاحظنا أن هناك تحركات في هذا الاتجاه فيما يتمل بكمبوتشيا كذلك ، حسبما يرد في تقرير الأمين العام بشأن الحالة السائدة في كمبوتشيا (A/42/608) .

ومنذ نشوب هذه الازمة ، ما برحت يوغوسلافيا تبين ضرورة التوصل إلى حل سياسي لها عن طريق المفاوضات . وهذا هو الموقف الذي ما زلنا نتمسك به . ونحن نؤيد في هذا السياق الجهود التي بذلت مؤخرا بغية التوصل إلى حل سياسي عاجل للازمة . ومن الطبيعي أننا نعتبر أن الهدف الأساسي يجب أن يكون هو الانسحاب الفوري للقوات الأجنبية وكفالة الظروف التي يمكن لشعب كمبوتشيا في ظلها أن يقرر مصيره بحرية واستقلال .

وفي حالة كمبوتشيا ، يرفض المجتمع الدولي رفضا قاطعا المحاولات الرامية إلى إضفاء الشرعية ، - عن طريق استمرار الاحتلال وسياسة الأمر الواقع - على الحالة

الناجمة عن التدخل العسكري الأجنبي . ولا مفر في هذا الصدد من أن تؤدي المشكلة الكمبوتشية بطبيعتها إلى آثار عالمية لا يمكن التشكك فيها .
وانطلاقا من إدراك أن البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم هي التي تقع في الغالب ضحية للتدخل الأجنبي والعدوان ، فقد اعتمدت الجمعية العامة منذ عشر سنوات ، بناء على اقتراح من بلدان عدم الانحياز ، الإعلان الخاص بعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

وما من حاجة إلى تبيان أن هذا الإعلان لم يفقد حتى اليوم - لسوء الحظ - أي قدر من أهميته وصلته بالواقع . وإن معاناة الشعب الكمبوتشي التي دامت طوال عشرة أعوام لتوضح أن مبدأ الامتناع عن استخدام القوة والتدخل في شؤون الدول المستقلة وذات السيادة يجب أن يصبح من قواعد السلوك المقررة والمقبولة من الجميع في العلاقات بين الدول المستقلة وذات السيادة . وهذا على أي حال هو الواجب المفروض على جميع البلدان بموجب الميثاق ، والذي يجب أن تدافع عنه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على الدوام بحزم وشباب .

وتؤيد يوغوسلافيا تأييدا تاما ، مع بلدان عدم الانحياز الأخرى ، الحق الثابت لكل شعب في أن يقرر بحرية واستقلال أمور تنميته ونظامه على الصعيدين السياسي والاجتماعي ، ونحن نرفض بحزم المحاولات الرامية إلى فرض أشكال للحلول الداخلية على فرادى البلدان عن طريق التدخل الأجنبي . إن كفاح شعب كمبوتشيا لاستعادة استقلاله الوطني وسيادته يحظى بكل تأييدنا وتعاطفنا .

ونحن نرى أنه قد آن الأوان لكي تستبدل المعاناة والتدمير اللذان نجما عن حرب طويلة وقاسية بحل سياسي حقيقي للمشكلة . وأود أن أشير مرة أخرى إلى أن يوغوسلافيا ستواصل تأييد الجهود الرامية إلى تحقيق حل سياسي يتفق مع مصالح وتطلعات الشعب الكمبوتشي ويؤدي إلى إزالة الحالة التي تسبب فيها التدخل والاحتلال العسكري الأجنبي . والشرط الجوهري لتحقيق ذلك هو الانسحاب الكامل لجميع القوات الأجنبية من الأراضي الكمبوتشية وتهيئة الظروف اللازمة لتمكين شعب كمبوتشيا من أن يقرر مصيره

بحرية واستقلال ، ودون ضغط وتدخل أجنبي . وفي رأينا أن هذا هو السبيل الوحيد للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للمشكلة الكمبوتشية ؛ وهو شرط مسبق لازم لإرساء المزيد من الاستقرار الدائم في الحالة السائدة في منطقة جنوب شرقي آسيا الأوسع نطاقا .

ونحن على اقتناع راسخ بأنه لن يكون هناك حل ناجح دون المشاركة والانخراط المباشرين لحكومة كمبوتشيا الديمقراطية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير المعظم نورودوم سيهانوك ، الذي كان من المشتركين النشطين في وضع سيامة عدم الانحياز . وسمحوا لي في هذه المناسبة أن أذكر بأن الجمعية العامة تعترف بحكومة كمبوتشيا الديمقراطية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد لكمبوتشيا . ونحن نكرر تأييدنا لاقتراح النقاط الثماني الذي قدمته حكومة كمبوتشيا الديمقراطية من أجل التوصل إلى حل للمشكلة .

لقد أشارت يوغوسلافيا منذ البداية إلى ضرورة بذل جهود نشطة في إطار الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل سياسي للأزمة . ونحن نعتبر أن الأمم المتحدة قد أسهمت اسهاما لا غنى عنه في رفض الحالة التي نجمت في كمبوتشيا من جراء التدخل الأجنبي . وإننا نؤيد تأييدا تاما في هذا السياق الجهود والاتصالات التي يقوم بها الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، في سعيه بحثا عن السبل والوسائل الكفيلة بإيجاد حل سلمي للأزمة يقوم على أساس قرار الجمعية العامة ومقاصد الميثاق ومبادئه . وسمحوا لي أيضا أن أبين مرة أخرى أهمية تقديم المساعدة المادية للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وكذلك للمنظمات الدولية الإنسانية الأخرى ، التي توفر العون لعدد كبير من اللاجئين الذين أرغموا على ترك ديارهم بسبب الاحتلال الأجنبي وعواقب الصراع .

أود أيضا أن أُؤكد مجددا موقف يوغوسلافيا المبدئي القائل بأنه لا يمكن أن يتحقق سلام وأمن دائمان ومستقران في منطقة جنوب شرقي آسيا دون التوصل إلى تسوية سياسية شاملة لمشكلة كمبوتشيا ترتكز على استعادة استقلال كمبوتشيا وسيادتها ووضعها غير المنحاز . وإنطلاقا من هذا الموقف ، سيموت وفد يوغوسلافيا لصالح مشروع القرار المتعلق بكمبوتشيا هذا العام أيضا .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن معاناة

الشعب الكمبوتشي لاتزال هائلة . وقد جرجر العدوان الاجنبي ذلك البلد الذي كان يوما بلدا مسالما إلى حرب الهند الصينية في السبعينات . وضرب نظام بول بوت البغيض في ذلك الوقت واحدا من أبشع أمثلة إبادة الاجناس التي عرفها التاريخ . وتلى ذلك نظام تدخل اجنبي آخر تسبب في المزيد من إراقة الدماء والتطاحن الداخلي العنيف .

إن انسحاب القوات الفيتنامية التام من كمبوتشيا أمر ضروري لتحقيق تسوية سلمية للنزاع . وإنه لأمر ذو أهمية حيوية أن تستعيد كمبوتشيا وتحفظ استقلالها وسيادتها وملامتها الاقليمية . وأود أن أعلن عن خيبة أمل حكومة بلادي لان فييت نسام ظلت تنكر حقوق الشعب الكمبوتشي في هذا الشأن طوال هذا الوقت . وكان يحدونا الأمل في أن يكون الفيتناميون تعلموا المزيد من تاريخهم القريب .

لا يمكن لأي بلد أن يطرح أعدارا لإهدار ميخاق الأمم المتحدة وتجاهل الجوانب الأساسية للقانون الدولي . ولا يمكن أن يكون هناك عذر لمحاولات حرمان شعب كمبوتشيا من حق تقرير مستقبله .

وقد وجدت حكومة بلادي مؤخرا عوامل مشجعة في عدد من المبادرات الدبلوماسية الرامية إلى كسر الجمود الحالي . وقد لاحظنا بتقدير مقترحات الأمين العام البنفساء وغير ذلك من جهود تسوية النزاع . وترحب حكومة السويد أيضا بالمبادرة التي اتخذتها بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) من أجل إجراء محادثات غير رسمية - أو ما يسمى اقتراح حفل الكوكتيل . ونأمل أن تفضي هذه العملية إلى حوار بين الاطراف والبلدان التي تتأثر مباشرة بالنزاع .

ولايزال التدفق الضخم للاجئين الناجم عن حرب كمبوتشيا يلقي عبئا كبيرا على بلدان مجاورة ، وبخاصة تايلند . وقد تمكنت الامم المتحدة من تقديم مساعدة كبيرة إلى العديد من ضحايا هذا النزاع الطويل . وحكومة السويد مستعدة لمواصلة دعمها لبرنامج كمبوتشيا الإنساني .

إن المساعدة الإنسانية لها أهمية قصوى . ولكن على الجمعية العامة واجب هام آخر . فخلال السنوات العديدة الماضية أكدت الجمعية العامة - بأغلبية ساحقة - أنه ينبغي أن تتحقق للنزاع تسوية سياسية تركز على حق تقرير مصير الشعب الكمبوتشي . ويجب أن نعمل الشيء نفسه هذا العام ، وكل عام ، حتى تذهب القوات الأجنبية ويتسند الكمبوتشيون على بلدهم .

وهذا العام أيضا ، ينتوي وقد بلادي أن يصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا . ولكن لا ينبغي تفسير تصويتنا بأنه تعبير عن التأييد لكل عبارة وردت في المشروع . فهناك عناصر وردت في ديباجة المشروع هي في رأينا ، لا تبررها حقائق ، أو ليس من شأنها أن تيسر التسوية العادلة للنزاع في كمبوتشيا . ولايزال موقف حكومة بلادي أنه ما من حكومة في الوقت الراهن تُعد ممثلا شرعيا للشعب الكمبوتشي .

السيد نيامدو (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن جمهورية

منغوليا الشعبية تؤيد تأييدا قويا تحويل جنوب شرقي آسيا إلى منطقة سلم واستقرار وتعاون ، وتؤيد جميع الجهود البناءة لتحقيق هذا الهدف . ولانزال نتابع بأمل كبير الأحداث الأخيرة التي تتيح أملا في التوصل إلى تسوية سياسية للحالة في جنوب شرقي آسيا عن طريق جهود الدول في المنطقة . لقد قدمت ثلاث دول شقيقة في الهند الصينية قوة دفع جديدة عن طريق جهودها الرامية إلى تحسين العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية ، ومع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) ، وعن طريق تعزيز السلم والتعاون في جنوب شرقي آسيا .

لاتزال جمهورية كمبوتشيا الشعبية تنتهج بنشاط سياسة وفاق وطني ، وتعلن استعدادها للالتقاء مع القادة الخمير الآخرين بائتمان بول بوت المجرم ورفاقه

الأقربين الذين ارتكبوا جريمة إبادة الأجناس . وقد حدث تحرك آخر في محاولة لجعل المنطقة منطقة خالية من الأسلحة النووية . وجمهورية منغوليا الشعبية ، التي كانت خلال حرب الهند الصينية التي استغرقت سنوات طويلة واقفة بحزم إلى جانب شعوب الهند الصينية المعذبة ، ترحب بانتصار شعب كمبوتشيا على نظام بول بوت البربري الذي ارتكب جريمة إبادة الأجناس ، كما ترحب بإقامة دولة وطنية على أرض كمبوتشيا العريقة . واليوم أصبحت جمهورية كمبوتشيا الشعبية حقيقة واقعة . وبتطوير العلاقات مع جمهورية كمبوتشيا الشعبية على أساس معاهدة صداقة وتعاون ، تبذل منغوليا قصارى جهدها لتقديم المساعدة والعون إلى شعب كمبوتشيا الشقيق لتعمير اقتصاد دمسره بول بوت واتباعه . إن شعبنا يتعاطف كثيرا مع شعب كمبوتشيا في تطلعه إلى أن يعيش في سلام ووثام وأن يبني على أرضه مجتمعا جديدا عادلا .

وفي هذا الإطار ، تنظر جمهورية منغوليا الشعبية ، حكومة وشعبا ، إلى سياسة الوفاق الوطني التي تنتهجها جمهورية كمبوتشيا الشعبية على أنها السبيل السليم الوحيد لتحقيق الوحدة الوطنية ولتمكين جميع الكمبوتشيين من المشاركة في بناء كمبوتشيا المستقلة المسالمة غير المنحازة .

إن تلك السياسة توضح التصميم الحقيقي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية على تحقيق التطبيع الكامل للحالة في جنوب شرقي آسيا ، وتعتبر لذلك مثالا جديدا لنهج جديد في تسوية النزاعات الدولية والقضاء على بؤر التوتر القائمة حاليا في مختلف أجزاء العالم . إن سياسة المصالحة الوطنية ترمي إلى حل المشكلتين الاساسيتين المرتبطتين ببعضهما البعض في حالة كمبوتشيا وهما ، انسحاب القوات الغييتنامية من جمهورية كمبوتشيا الشعبية ومنع عودة نظام بول بوت إلى السلطة في كمبوتشيا .

ومنذ سنة ١٩٨٢ ، أيدت جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، قدرا كبيرا من الإحسان بالمسؤولية عن مصير البلد ومصير الشعب الكمبوتشي كله ، إذ أجرت من جانب واحد ، في خمس مناسبات ، وبالاتفاق مع جمهورية فييت نام الاشتراكية عملية انسحاب القوات المسلحة الغييتنامية من كمبوتشيا ، وهي تزعم اختتام عملية الانسحاب في عام ١٩٩٠ .

غير أنه ، لكي تتم التسوية الكاملة لقضية كمبوتشيا يجب على المجتمع الدولي أن يضمن على نحو كاف أن نظام بول بوت الذي أدانه العالم ، لن يعود إلى السلطة . ومن المؤسف أن مثل هذا الضمان لم توفره القرارات التي أتخذت في السنوات الثماني الماضية بشأن الحالة في كمبوتشيا ، ولا يوفره مشروع القرار المقدم هذا العام بشأن هذا البند . وبالتالي فأمثال هذه القرارات لا تساعد على تحقيق تسوية سياسية للحالة في كمبوتشيا وحولها . كما أن هذا المبدأ الاساسي غير وارد ضمن المبادئ المقترحة في تقرير اللجنة المختصة التابعة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا بشأن أنشطتها في سنة ١٩٨٦-١٩٨٧ ، لتسوية مشكلة كمبوتشيا .

ولهذا فإننا نتساءل : هل من السليم بالنسبة لمنظمتنا المهيبة التي مسن أهدافها الرئيسية أن تقضي في العالم كله ، على ممارسة إبادة الجنس والاعمال الوحشية ، أن تُصر على عودة نظام بول بوت الإبادي إلى السلطة تحت ستار ما يسمى بالحكومة الائتلافية لجمهورية كمبوتشيا ؟ إننا لا نعتقد أن ذلك سليم .

هناك سبيل وحيد يمكن ويجب أن تحل به مشكلة كمبوتشيا ألا وهو مشاركة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الكمبوتشي كله على المسرح

الدولي ، الذي يشمل الأمم المتحدة ، وذلك مع احترامي للمواقف التي اتخذتها جميع البلدان . وفي هذا الصدد ، نرحب بالمساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة ليجاد الطرق والوسائل التي تحقق التسوية السلمية للمشكلة .

إن وفد منغوليا يوافق على الرأي القائل بأن أفضل سبيل الآن للخروج مسن المأزق الحالي هو العمل على أساس المبادرة التي اتخذها الامير نوردوم سيهانوك بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ، وتصريح وإعلان جمهورية كمبوتشيا الشعبية بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر و ٨ تشرين الأول/أكتوبر على التوالي ، بالإضافة إلى الاتفاق الذي تم بين فييت نام باعتبارها ممثلة لبلدان الهند الصينية واندونيسيا باعتبارها ممثلة لأعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

ومن المهم للغاية الآن أن يجري الطرفين الكمبوتشيين وكل البلدان المعنية ، مفاوضات دون أية شروط مسبقة لتحقيق التسوية السياسية لقضية كمبوتشيا وللمحافظة على السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . إن هذا الرأي يتفق أيضا مع مقررات مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز السابع والثامن .

وتعتقد منغوليا أن الاتفاقات التي يتم التوصل إليها يمكن ضمانها بعقد مؤتمر دولي يشارك فيه الجانبان المتعارضان في كمبوتشيا ، ودول الهند الصينية وأعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، والاتحاد السوفياتي ، وجمهورية الصين الشعبية والهند وفرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والدول الأخرى التي ساهمت في البحث عن تسوية سلمية لمشكلة كمبوتشيا وفي تعزيز السلم في جنوب شرقي آسيا .

إن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/42/L.1 لا يدل على أن هناك تفهما لهذه التطورات الايجابية في جنوب شرقي آسيا . ولهذا السبب سيضطر وفد بلادي ، بشعور عميق بالأسف ، إلى التصويت ضده .

إن وفد بلادي يطالب أعضاء المجتمع الدولي باتخاذ نهج واقعي مسؤول استجابة للجهود الموحدة لدول جنوب شرقي آسيا ومن أجل مصير شعب كمبوتشيا نفسه . ونحن مقتنعون بأن التوصل إلى تسوية سياسية عاجلة لمشكلة كمبوتشيا ، لن يؤدي فقط إلى إيجاد ظروف مؤاتية لضمان السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، بل سيساعد أيضا على

إقامة أمن متكافئ في العالم كله . ونأمل أيضا أن تُسهم الدورة الحالية للجمعية العامة في تعزيز هذه القضية النبيلة .

السيد رانا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من الطبيعي ونحن

نجتمع هنا مرة أخرى لاستعراض الحالة في كمبوتشيا أن نتذكر شعب الخمير الشجاع الذي لا يزال يعاني من صعوبات كثيرة ومن امتهان شديد في ظل الاحتلال العسكري الاجنبي لبلاده . إننا معجبون بتصميم هذا الشعب على تحدي السيطرة الاجنبية ، وبفضاله البطولي من أجل استرجاع حريته وسلامه وكرامته . لقد أثبتت تسع سنوات طويلة من النضال المرير ، أن السلم لا يمكن أن يعود إلى كمبوتشيا إلا إذا انسحبت القوات الاجنبية واستعاد شعب كمبوتشيا حقه في تقرير المصير . وكشفت هذه السنوات أيضا عن طبيعة ذلك الصراع ، الذي لا يزال نظام بنوم بنه يحاول تصويره بأنه حرب أهلية .

ولكن الحرب الاهلية ليست هي السبب الوحيد للمشكلة في كمبوتشيا ، فليس هذا هو بيت القصيد اليوم ولم يكن كذلك عندما استرعى نظر المجتمع العالمي لأول مرة السي ما يحدث في ذلك البلد بعد غزو فييت نام له في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ . فالمسألة الاساسية في كمبوتشيا الآن ، مثلما كانت وقت حدوث ذلك الغزو ، لا تدور حول من اذا كان ينبغي لهذه الفئة او تلك أن تمارس السلطة السياسية باسم شعب كمبوتشيا . وإنما المسألة الاساسية الآن - كما كانت وقتئذ - هي وضع حد للتدخل الاجنبي بكافة أشكاله . وهذا أمر لا يكتنفه أي شك أو غموض ، كما يتضح من القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٨ .

إن نيبال بلد صغير محب للمسلم ، يتخذ دائما وسوف يظل يتخذ موقفا حازما وواضحا ومبدئيا حيثما يحدث انتهاك لمبدأ عدم التدخل بكافة أشكاله في العلاقات بين الدول . ويشرف نيبال أن تكرر موقفها هذا من على هذه المنصة اليوم ، باشتراكها في تقديم مشروع القرار A/42/L.1 .

إن نيبال تشارك في الأمل في ألا يستمر طويلا أكثر من ذلك تأخير تسوية مشكلة كمبوتشيا . وفي رأينا المدروس أن المصالح الطويلة الأجل لجميع الأطراف المعنية بالصراع في كمبوتشيا تكمن في تسوية تفاوضية على أساس قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، بما في ذلك مشروع القرار A/42/L.1 الذي قدم توا ، وهو آخرها .

وبهذه المناسبة تكرر نيبال تأييدها الحازم لاقتراح الثماني نقاط الذي قدمته الحكومة الإئتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ ، والذي يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . ونحن نعتقد أن هذا الاقتراح يوفر خطة للسلام ليس فيها غالب ولا مغلوب ، وتمكّن شعبي كمبوتشيا وفييت نام من العيش جنبا إلى جنب في سلم ووثام . ونعتقد فضلا عن ذلك أن هذا الاقتراح في مصلحة كل الشعوب المحبة للسلام ، ومن شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق السلام والاستقرار في منطقتي جنوب شرقي آسيا والمحيط الهادي .

وقد صدرت مؤخرا بعض التصريحات بشأن عملية المصالحة الوطنية المزعومة فسي كمبوتشيا في إطار نظام بنوم بنه . ونحن نرى في هذا السياق أن هذا لا يمكن تحقيقه إلا بعد أن تنسحب من كمبوتشيا القوات الفيتنامية ، التي يعتبر وجودها السبب الاساسي للمشاكل الحالية .

لذلك تؤيد نيبال اقتراح الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية بشأن المصالحة الوطنية بعد المرحلة الاولى من انسحاب القوات الفيتنامية ، في اطار ترتيب يبرم بين جمهورية فييت نام الاشتراكية والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية بشأن الانسحاب الكامل للقوات الفيتنامية في إطار زمني محدد وتحسب إشراف الأمم المتحدة .

وأود باسم وفد بلدي أن أؤكد للجميع أن نيبال سوف تؤيد تأييدا كاملا أي تحرك من أجل إرساء تقرير المصير الحقيقي لشعب كمبوتشيا ، بما في ذلك ما يتم تحقيقه عن طريق استفتاء يجري تحت إشراف دولي . وفي هذا السياق يقدر وفد بلدي الجهود الدؤوبة التي يقوم بها الأمين العام من أجل التوصل الى تسوية سريعة وشاملة لمسألة كمبوتشيا . ويعتقد وفد بلدي أيضا أن هناك شيئا مفيدا في الاقتراح الاندونيسي الخاص ببدء محادثات غير مباشرة بين جميع الأطراف المعنية بغية بدء حوار من أجل حسم المشكلة .

وسوف تؤيد نيبال أي مسعى يحترم احترامنا كاملا حق شعب كمبوتشيا في تقرير المصير ويمهد الطريق أمام كمبوتشيا لتصبح بلدا مستقلا مسالما محايدا غير منحاز . ولهذا السبب اشترك وفدي في تقديم مشروع القرار المعروف على الجمعية العامة ، ونأمل أن يعتمد مشروع القرار هذا بأغلبية أكبر من الماضي .

وفي الختام تود نيبال أن تسجل تقديرها لمملكة تايلند لتحملها بكرم وسماحة ذلك العبء الكبير الذي يفرضه وجود ما يربو على ٢٦٠ ٠٠٠ شخص من الكمبوتشيين الذين التمسوا الملاذ على أرضها . وأود بالمثل أن أعرب عن تقديري لجميع المنظمات الانسانية الدولية ومنظمات الإغاثة الدولية ، بما فيها العاملة تحت إشراف الأمم المتحدة ، على مساعدتها السخية في قضية إنسانية جوهريّة

السيد استرغالويوش (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلب

الوفد الهنغاري الاشتراك في مناقشة بند جدول الاعمال المعروف على الجلسة العامة للجمعية العامة كي يعرب عن إهتمامه العميق بتخفيف حدة التوتر في منطقة جنوب شرقي آسيا . ونحن من جانبنا ننظر الى الحالة في كمبوتشيا في إطار أوسع كثيرا مما يوحى به عنوان البند . ولا يمكن أن يكون هناك أدنى شك في أن البحث عن تسوية سلمية لقضية كمبوتشيا من جهة ، وتعزيز السلم والاستقرار في المنطقة من الجهة الاخرى هما أمران مترابطان ترابطا وثيقا ، ولذا ولا يمكن حسم أحدهما بمعزل عن الآخر . وقبل الشروع في ملاحظات محددة بشأن التطورات الاخيرة التي تستهدف التوصل الى تسوية دائمة للقضايا المتعلقة ، أود أن أسجل موقفنا بصورة عامة .

إن جمهورية هنغاريا الشعبية تسعى الى إقامة علاقات مفيدة بصورة تبادلية مع بلدان جنوب شرقي آسيا ، بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية . وتبعا لذلك لا يمكن لبلادي أن تظل غير مبالية إزاء التطورات التي تحدث في المنطقة . إننا مقتنعون قناعة راسخة بأن الوقت قد حان لإتخاذ نهج جاد وبناء من أجل التفاوض بشأن جميع المسائل التي لا تزال تبعث على الفرقة بين الاطراف المعنية .

إن هنغاريا مهتمة إهتماما كبيرا بتعزيز السلم والامن في جنوب شرقي آسيا . ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نؤيد الاقتراحات التي قدمتها بلدان الهند الصينية والمبادرات التي قامت بها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والتي من شأنها أن تعزز التفاهم والمصالحة بين شعوب المنطقة .

إن وفد بلغاريا يؤيد تأييدا كاملا الآراء التي تم الإعراب عنها في مناقشتنا ، ومفادها أن الاشهر القليلة الماضية قد شهدت حقا تطورات جديدة في البحث عن حل سياسي لمسألة كمبوتشيا .

ونحن نرحب بها ترحيبا كبيرا لأن لها تأثيرا مباشرا على السلم والاستقرار في المنطقة برمتها .

ويبدو في خاطرنا ثلاثة أحداث بصفة خاصة . الحدث الاول هو اقتراح جمهورية كمبوتشيا الشعبية في ٢٧ آب/اغسطس ١٩٨٧ سياسة وفاق ، معربة على نحو قاطع عمن استعدادها للإجتماع مع مجموعات الخمير الاخرى وقادتها ما عدا بول بوت المحب لإسادة الجنس ورفاقه الاقربين ، بغية إجراء مناقشات بشأن الوفاق الوطني . ونحن نوافق على الرأي القائل بأن هذه السياسة طويلة المدى ترمي الى توحيد جميع الكمبوتشيين لبناء كمبوتشيا مستقلة محبة للسلم وغير منحازة .

وقد وقع حدث آخر في نهاية شهر تموز/يوليه عندما توصلت فييت نسام واندونيسيا ، في محاولة للحوار المثمر ، الى تفاهم في اجتماع عقد في هانوي عقد بين وزيرى خارجيتهما . ونرحب باقتراح اندونيسيا بعقد "حفل كوكتيل" ، على أساس أن هذا الحفل سيكون إجتماعا غير رسمي بين الطرفين الكمبوتشيين على قدم المساواة . إن هذا التفاهم الذي تحقق في هانوي يستأهل اهتمامنا البالغ وتأييدنا .

والحدث الثالث الهام وقع منذ أيام قليلة عندما عرضت حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية في بيانها في ٨ تشرين الاول/اكتوبر مقترحات جديدة فعالة من أجل الحل السياسي لمشكلة كمبوتشيا ونحن نرحب بهذه المقترحات ونؤيدها . ونرى أن الجمعية العامة ينبغي أن تنظر بجدية في بيان الثامن من اكتوبر .

ويعتقد وفدنا أن الامم المتحدة ، بدلا من أن تكرر أخطاء الماضي ، ينبغي أن تعزز الجهود الرامية الى إيجاد تسوية سياسية لمسألة كمبوتشيا ، وبذلك ترقى الى مستوى أحكام ميثاقها وخاصة ما يتعلق منه بالحفاظ على السلم والامن الدوليين وتعزيز أوامر العلاقات الودية فيما بين الدول ، على أساس احترام مبدأ المساواة وحق الشعوب في تقرير المصير .

ولأسف فإن مشروع القرار A/42/L.1 لا يسهم في الجهود المبذولة حاليا سعيا الى حل مسألة كمبوتشيا ، وبالتالي فإن وفدنا سوف يصوت ضده .

تلخيما لموقفنا بالنسبة للبند قيد النقاش نود أن نكرر ما يلي :

تؤيد جمهورية هنغاريا الشعبية جميع الجهود الرامية الى تخفيف حدة التوتر في منطقة جنوب شرقي آسيا . إن مسألة كمبوتشيا لا يمكن حسمها إلا على أساس الاحتسرام الكامل لحق شعب كمبوتشيا في تقرير المصير . إن تسوية هذه المسألة يندبغي أن تتحقق بالوسائل السياسية وباشتراك كل الدول المهتمة على أن يؤخذ في الاعتبار الواقع القائم في المنطقة .

ومن جانبنا فإننا على استعداد تام للقيام بدورنا في هذه العملية .

السيد يوسف (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لثمانى سنوات

متوالية تناقش الأمم المتحدة هذا البند . فمئذ عام ١٩٧٩ ما فترئ المجتمع الدولسي العام تلو العام يحث فييت نام على الخروج من كمبوتشيا وترك شعب ذلك البلد يقرر مصيره بنفسه ، ويعيش في سلم ووثام مع جيرانه دون أي شكل من أشكال التدخل الخارجي . هذه الدعوة العالمية عادلة ومعقولة وتتفق اتفاقا تاما مع روح ونس ميشاق الأمم المتحدة . ووفدي يؤيد تماما قرارات الأمم المتحدة في هذا الصدد .

إن تجاهل فييت نام لقرارات الأمم المتحدة يجعل من الضروري لنا أن نعيد بحسب الحالة في كمبوتشيا .

وطوال عام ١٩٧٦ وقعت صدامات مسلحة على طول منطقة الحدود بين فييت نسام وكمبوتشيا ، وألقى كل جانب اللوم على الحانب الآخر . وفي خريف ذلك العام اتخذ المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي في فييت نام قرارا يدعو الى التضامن مع شعب كمبوتشيا كضرورة استراتيجية لضمان أمن ونهضة الثورة الاشتراكية في فييت نام . وهو قرار ذو مغزى كبير جدا وتصريح واضح كل الوضوح عن نوايا فييت نام إزاء كمبوديا بوجه خاص ومنطقة جنوب شرقي آسيا بوجه عام .

وبعد سنتين ، أي في خريف ١٩٧٨ قام الجنود الفيتناميون بغزو كمبوديا التي كان شعبها يعاني بالفعل وحالته مضطربة . وقد عرض ذلك الغزو أولا بوصفه إجسراء عقابيا ضد كمبوتشيا الديمقراطية الهائمة على وجهها ، ولكن في ضوء خلفية مجلس

الشورة فهو عذر واه لا يتفق وميثاق الامم المتحدة . وقيل منذئذ أنه كان عملا من أعمال الدفاع عن النفس ، وهذا عذر يبدو في ظاهره أنه يتفق مع نص - وليس مع روح - الميثاق . لكن هل يعتبر دفاعا عن النفس أن تجلب القوات الغازية معها نظام حكم عميلا وتنصّب في بنوم بنه وتطرد الحكومة الشرعية الى حدود كمبوديا ؟ إن إقامة هذا النظام العميل يلغي تماما أي شبهة للدوايا الحسنة . وعن طريق هذه الحكومة غيرت قوانين كمبوديا لإضفاء صفة الشرعية على ذلك الاحتلال وكل ما قام به النظام في السنوات القليلة الماضية . كما خلق هذا النظام الشكوك في عقول شعوب المنطقة .

ومنذ عام ١٩٧٩ تميز الموقف في كمبوديا بما يلي : تغيرت الحدود فيما بين فييت نام وكمبوديا على النحو الذي كانت فييت نام تريده قبل الاحتلال ، ودخل آلاف الكمبوديين للاستيطان في ذلك البلد وشرد آلاف الكمبوديين ولجأوا الى أراض أجنبية أو الى مناطق الحدود حيث يعيشون في حرمان وبلا مستقبل . وما فتئت شروة كمبوديا تتضاءل وتقوم قوة احتلال قوامها ١٥٠ ٠٠٠ جندي فييتنامي بدعم الحكومة العميلة في بنوم بنه . وقد تم كل هذا باسم الأمن والتنمية الفيتناميين .

ومن جهة أخرى تحولت كمبوديا الديمقراطية الى حكومة ائتلافية لكمبودشيا الديمقراطية برئاسة الأمير نوردوم سيهانوك ، وهي حكومة تتمتع باعتراف الامم المتحدة وقد تعهدت بتقديم دعمها الكامل للمنظمة .

إن احتلال كمبوديا قد حطم الثقة في فييت نام فقد أصبحت قضية السلم في المنطقة بأسرها وتوقعات التمايش السلمي والتعاون مهددة ومعرضة للخطر . وقد أسيست بشدة احتمالات الاستقرار والازدهار طويل المدى على أساس منطقة سلم وحرية وحياد . وقد أدت الحالة السائدة في كمبوديا اليوم الى عودة التنافر بين الدولتين العظميين الرئيسيتين في جنوب شرقي آسيا . وكلما طالت هذه الحالة زاد خطر أن تصبح دول المنطقة - بما في ذلك فييت نام - أحجار شطرنج في هذا التنافر .

ونرجو ألا تتجاهل فييت نام تبعات أعمالها . إن الشعب الفيتنامي نفسه تتواق للوحدة والتنمية . وهو أيضا يريد السلم وليس الهيمنة في الهند الصينية وجنوب شرقي آسيا .

لقد أكدت فييت نام مرارا أنها ستسحب قواتها من كمبوديا في موعد لا يتجاوز ١٩٩٠ . وكانت في كل مرة تعد بالكثير ولكن لا تنفذ إلا القليل . ولم يكن ما زعمت أنه عمليات انسحاب ، في الحقيقة ، سوى تناوب بين القوات ينطوي في كثير من الأحيان على زيادة الرجال والعتاد . ومما له دلالة أن تُختار أوقات معينة للإعلان عن عمليات الانسحاب هذه حتى تترك أثرا مدويا ، كالإعلان عنها ، مثلا ، عشية هذه المناقشة .

لقد دعت فييت نام مؤخرا بعض البلدان ، من بينها بلدي ، لتشهد عملية انسحاب جزئي أخرى مزعومة . واود أن أوضح بصورة-قاطعة هنا أن ماليزيا على استعداد لدعم ومراقبة الانسحاب الفئيتنامي الحقيقي في سياق تسوية سياسية شاملة لمشكلة كمبودشيا . لكن فييت نام لم تنجح في اقناعنا بأن الانسحاب المقترح سيخدم هذا الغرض . ومن المؤسف أن تنظر فييت نام مرة أخرى الى مبدأ تقرير المصير ذي الأهمية الحاسمة هذه النظرة اللامبالية .

لذا ، فإننا بكل الجدية الواجبة ، لا نستطيع المشاركة في هذه الخيلة المدبرة . وفي الوقت نفسه نجدد نداءنا لفيت نام بالشروع في سحب حقيقي للقوات كجزء من التسوية السياسية لمشكلة كمبوديا . وبلدي على استعداد لمراقبة هذا الإجراء بالاشتراك مع جهات أخرى ، بما فيها الأمم المتحدة . إن انسحاب القوات تحت إشراف الأمم المتحدة ينطوي على أمور كثيرة ينبغي تناولها بالتفصيل . وسينظر الى هذه الخطوة نظرة كريمة فضلا عن أنها ستتفق في الوقت نفسه مع أهداف إعلان كوالالمبور الخاص بإنشاء منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا . وعلى فييت نام أن تثبت نواياها الحقيقية في التعايش السلمي والتعاون الاقليمي . ونحن نرحب بهذا التغير من جانبها الذي من شأنه أن يتفق مع الاتجاه السائد في العالم ، والذي أشار اليه السيد نغوين دي نيين في البيان الذي ألقاه أمس .

لقد دعت فييت نام على نطاق واسع الى تأييد مصالح وطنية في كمبوديا تتحقق من خلال الحوار بين جميع الأطراف المعنية . غير أن الاقتراح الفئيتنامي يتضمن عيبا خطيرا يفقده مصداقيته . ويتمثل هذا العيب في المطالبة بإجراء مصالح وطنية أساسها

النظام الذي أقامته بالقوة في بنوم بنه . وقد لامت فييت نام أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وأعضاء هذه الهيئة على تأييدهم المصالحة الوطنية التي يكون أساسها حكومة كمبودشيا الديمقراطية الائتلافية الشرعية التي تحظى باعتراف دولي ، مع مشاركة سلطات بنوم بنه . ونحن نعتقد أن المصالحة الوطنية عمل من أعمال الاختيار الحر يُترك أمره للكمبوديين أنفسهم ، ولا يمكن الاضطلاع به إلا بمنأى عن الوجود القسري أو المسيطر للقوات الفيتنامية .

لقد قالت ماليزيا في بداية هذه المناقشة في ١٩٧٩ إن احتلال القوات الفيتنامية لكمبوديا يهدد الاستقرار في جنوب شرقي آسيا بصفة عامة وأمن بلدنا بصفة خاصة . لذا فإننا نتمسك بضرورة إيجاد حل دائم للمشكلة بجميع مظاهرها . ويمكن الوصول الى هذا الحل الدائم على النحو الأمثل تحت رعاية الأمم المتحدة . فنحن لن نطمئن لحل لا يتسق مع نص ميثاق الأمم المتحدة وروحه . فهذه هي الهيئة التي عهدنا إليها آخر الأمر بمون سلامتنا وأمننا الوطنيين . ونحن نعتقد أن فييت نام قد تعهدت بالتزام مماثل عندما انضمت الى الأمم المتحدة في ١٩٧٦ . وهذا ما فعلته سائر أمم العالم . فاحترامنا المتبادل للميثاق هو خير ضمان لأمننا الوطني ولتنمية بلدنا . أما إذا خالفنا الميثاق ، كما فعلت فييت نام في كمبوديا ، فستقل الظروف المواتية للتمايش السلمي ومستضاءل فعالية الأمم المتحدة في تسوية مشاكل العالم .

لذا يحث وفدي فييت نام على أن تلقي نظرة جادة على منطقتنا وأن تقرر بكل أمانة ما إذا كان الوقت قد حان لإحلال السلم في كمبوديا ومع جيرانها الأقربين فسي المنطقة بدلا من جرهم الى مغامرة خادعة في كمبوديا . فإذا كان الرد بالايجاب فالطريق واضح . إذ ينبغي لها عندئذ أن تسمى الى حوار متزامن مع جميع فئات الشعب الكمبودي وأن تشرع في انسحاب مشرف من ذلك البلد . وتوفر "حفلة الكوكتيل" التي اقترحتها المتحدت باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا فرصة لأن يدور هذا الحوار حول الدول الرئيسي الذي يمكن أن يظطلع به صاحب السمو الامير نورودوم سيهانوك . ونحن نريد من فييت نام أن تشترك في هذا الحوار بكل جدية وأن تنظر في جميع البدائل وألا تضع عقبات في الطريق

إن أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا يعتقدون ، شأنهم شأن كل شعوب العالم ، أن السلم لا يقبل التجزئة . هذه هي نظرتنا للسلم في جنوب شرقي آسيا . فإذا انتهكت فييت نام سلم كمبوديا تكون بذلك قد انتهكت سلم الجميع . وإذا ما أعيد إخلال السلم في ذلك البلد فستنعم به منطقة جنوب شرقي آسيا بأسرها . غير أن السلم لن يكتب له الدوام ولن يفضي إلى التنمية ، كما تصوره المؤتمر الذي عقد في فييت نام في ١٩٧٦ ، إلا إذا حظي بالقبول الحر من جانب شعوب بلداننا ولا سيما من جانب الشعب الكمبوتشي . ولا يوجد طريق أكرم في هذا الصدد من الطريق التي رسمه ميثاق الأمم المتحدة . ومن هذا المنطلق نفسه رحب وفد بلادي بالجهود التي بذلها الأمين العام وممثله الخاص السيد رفيع الدين أحمد سعيا إلى إيجاد سبل لتحقيق حل سياسي لمشكلة كمبوتشيا . ونحن نشكر الأمين العام على تقريره الشامل الوارد في الوثيقة A/42/608 . كما نشعر بعرفان عميق للسيد ليوبولد غراتس ، ممثل النمسا ، لمدوره البارز كرئيس للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . ونشعر أيضا بعرفان خاص للسيد ماسمبا ساري ممثل السنغال الذي قام ، بوصفه رئيس اللجنة المختصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، بأسفار إلى كل ركن في العالم تقريبا ، رسولا للسلم يلفت أنظار كل الشعوب والحكومات المحبة للسلم إلى قرار الأمم المتحدة الخاص بكمبوديا . ولم تكن كل هذه الجهود تسعى إلا لتحقيق هدف واحد هو إيجاد تسوية سياسية لمشكلة كمبوديا .

وهذه هي نفس الرسالة التي نحملها اليوم لحكومات العالم وشعوبه ، وهي ترد في مشروع القرار A/42/L.1 الذي يعتز وفد بلادي بأنه اشترك في تقديمه . ونحن ندعو كل الدول الأعضاء ، وخاصة الدول التي أخذت تدرك الآن أنه جرت أوضاع جديدة وأن هذه الهيئة العالمية يجب أن تضطلع بدور أكبر في حل الصراعات الدولية ، إلى تأييد مشروع القرار هذا . فهذا هو السبيل الوحيد لتمكين شعب كمبوديا من ممارسة حقوقه الأساسية والاضطلاع بدور يتحمل فيه مسؤولية أكبر في جنوب شرقي آسيا وفي أسرة الأمم هذه .

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن الاتحاد السوفياتي ما برح يدعو الى البحث النشط عن سبل لحل القضايا المعلقة المتعلقة بكمبوتشيا وإعادة الحالة في جنوب شرقي آسيا الى وضعها الطبيعي . ونحن نتطلع الى رؤية السلم وحسن الجوار والثقة والتفاهم وقد سادت العلاقات بين دول جنوب شرقي آسيا ، وهي منطقة تضطلع بدور متزايد الاهمية في الشؤون الدولية . ويتفق حل هذه المشكلة مع مصالح شعوب تلك المنطقة ودولها ومع مصالح تعزيز السلم والامن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأسرها .

إن النهج الذي نتناول به مشاكل جنوب شرقي آسيا يستند أيضا الى أنه لا يمكن التخفيف من حدة التوترات والتهديدات والشواغل إلا عن طريق الجهود المشتركة . وقد عقدت القيادة السوفياتية مؤخرا عددا من الاجتماعات المفيدة مع ممثلين من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، من بينهم ممثلون لبلدان جنوب شرقي آسيا .

ويعتقد الاتحاد السوفياتي انه لا توجد في المنطقة مشاكل يتعذر حلها بالطرق السياسية وعلى مائدة المفاوضات ، على أساس مبادئ المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومع مراعاة كل طرف للمصالح المشروعة للطرف الآخر .

إننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن مواصلة بل وتكثيف الجهود البناءة بهدف التوصل الى حل سياسي مقبول من الجميع للمشاكل المتعلقة بكمبوتشيا أمر له أهمية حيوية بالنسبة للسلم والاستقرار في المنطقة . ويمكن للبلدان المعنية الموجودة خارج المنطقة أن تسهم في التوصل الى مثل هذا الحل السياسي .

وليس سرا ، والمناقشة الحالية في الجمعية العامة تثبت ، أنه توجد وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بالموقف في جنوب شرقي آسيا . إلا ان هذا لا يعني على الاطلاق ، أن هذه حالة لا مخرج منها ، إذ انه لا توجد امكانيات لتسوية الصراع الكمبوتشي . ونحن نعتقد أن دول الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لها تقاليدھا وخبرتها السياسية وحكمتها السياسية ، التي يمكن أن تساعد في إيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بكمبوتشيا بما يخدم مصالح شعب كمبوتشيا ، الذي مر - كما هو معروف جيدا - بمحنة رهيبة في الماضي .

ومن الأهمية بمكان أن ننظر الى الحالة ، كما هي بالفعل . فجمهورية كمبوتشيا الشعبية هي واقع سياسي في عالم اليوم - فعلى مر السنوات التسع تقريبا لوجودها - قد نهضت من العدم . ومن غير الجائز جر كمبوتشيا مرة اخرى الى ماضيها الفاجع . إن تسوية مبكرة للحالة المحيطة بكمبوتشيا ، من شأنها أن تسهم في تحسين المناخ في جنوب شرقي آسيا .

ويعتقد الاتحاد السوفياتي أن أساس هذه التسوية موجود بالفعل في وثائق السيادة الخارجية المعروفة لفيت نام ولاوس وكمبوتشيا . والجانب السوفياتي يشاطر بلدان الهند الصينية الثلاثة النهج الذي تنتهجه ازاء هذه المسألة بل يؤيد هذا النهج . فمبادرات السلم التي أخذت بلدان الهند الصينية زمامها تستحق غاية الاهتمام من جانب كل أولئك الذين يهتمون حقا بالقضاء على الصراع الاقليمي في جنوب شرقي آسيا .

إن تلك المبادرات وبعض المقترحات التي تقدمت بها بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وكذلك الآراء التي أعربت عنها دول أخرى في أوقات شتى ، يمكن - في رأينا - أن توفر أساسا جيدا لخفz عملية السعي قدما إلى إيجاد مخرج من الحالة الراهنة . ومن المهم النظر في هذه المقترحات في إطار تفكير سياسي جديد ونبيذ المقترحات المعروف بأنها غير مقبولة أو لا يمكن إلا أن تؤدي إلى إعادة النظام السابق إلى كمبوتشيا وسيؤيد الاتحاد السوفياتي أية مبادرة ايجابية تؤدي إلى تحقيق هذه الغاية بوصفها جزءا مكملا لتهيئة مناخ سياسي جديد في المنطقة . وللمجتمع الدولي كل الحق في أن يتوقع أن تغلب الإدراك السليم والارادة السياسية على المجابهة .

وفي رأينا أنه توجد الآن فرص مواتية لاحتراز تقدم صوب التسوية الكمبوتشيلة . وهذا الاستنتاج مبني على أنه تظهر بوضوح متزايد في جنوب شرقي آسيا معالم اتجاه صوب الحوار بغية تسوية النزاعات . فالوعي المتزايد بأن المشكلة الكمبوتشية لا يمكن أن تسوى إلا بالوسائل السياسية ، مع مراعاة مصالح كل الأطراف المعنية والحقائق القائمة في المنطقة ، يمكن أن يفضي أيضا إلى مثل هذه التسوية . إن حق الشعب الكمبوتشي في الاستقلال والسيادة ، وحقه في إدارة شؤونه الخاصة دون أي تدخل خارجي ، أصبح أمرا معترفا به الآن على نطاق واسع . ويتزايد الاعتقاد بقوة بأنه لا مكان ، في عملية التسوية الكمبوتشية ، لمن اقترفوا جريمة إبادة الجنس .

لقد أتاح تطور الحالة في جنوب شرقي آسيا للأمين العام أن يذكر في تقريره عن أعمال المنظمة بعض دلائل الحركة التي يأمل أن تتطور وتسير في الاتجاه الصحيح . ونحن نؤيد تماما ذلك الموقف ونشارك الأمين العام رأية القائل بأن هناك فرسا لتعزيز السلم في جنوب شرقي آسيا .

لقد انسحبت بعض القوات الفيتنامية من كمبوتشيا على مر السنوات الخمس الماضية ، وكما أعلن من قبل ، سيتم الانسحاب التالي هذا العام ، ولأول مرة سيدعى مراقبون أجانب لمراقبة ذلك . وقد أعلن موعد محدد لإنهاء سحب القوات الفيتنامية

ألا وهو عام ١٩٩٠ ، ونحن متأكدون من أن ذلك سيتحقق ، ومن الأهمية بمكان أن نفهم أن انسحاب القوات ليس شرطا مسبقا للمحادثات لكنه عنصر أساسي لحل المشكلة .

إن العلامة الرئيسية على إمكانية التوصل إلى تسوية كمبوتشية تتمثل في رأينا في أن فكرة الوفاق الوطني وتوحيد كل القوى الوطنية في كمبوتشيا بدأت تكتسب أرضية . ومن المعروف جيدا أن حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، بدافع من حسن النية والاحساس النبيل بمسؤوليتها عن مصيري البلد والشعب الكمبوتشي أصدرت في آب/أغسطس الماضي بيانا بشأن سياسة الوفاق الوطني كما أعربت الحكومة عن استعدادها للاجتماع ومناقشة سبل الوفاق الوطني في كمبوتشيا مع جماعات الخمير المعارضة وقادتها ويستثنى منهم - طبعا - بول بوت وبعض رفاقه الاقربين الذين لطفوا انفسهم بما ارتكبوه من جرائم ضد شعوبهم .

إن البيان الخاص بالتسوية السياسية للمشكلة الكمبوتشية والذي صدر في بنوم بنه في ٨ تشرين الاول/اكتوبر الجاري ، هو تأكيد جديد للنهج البناء الذي تنتهجه جمهورية كمبوتشيا الشعبية لتهيئة ظروف تؤدي إلى وفاق وطني في ذلك البلد . ويوضح ذلك البيان سبلا محددة للتوصل إلى كمبوتشيا سالمة مستقلة ديمقراطية محايدة وغير منحازة ، تقيم علاقات ودية مع كل جيرانها .

إن الاتحاد السوفياتي يؤيد النهج الذي تنتهجه حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، إذ أن استكمال السير على هذا النهج من شأنه أن يفي بالمصالح الحيوية للشعب الكمبوتشي وحقه في أن يشكل مصيره بنفسه . ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن تنفيذ البرنامج المقدم ، بما في ذلك المقترح الرامي إلى حل مشكلة اللاجئين الكمبوتشيين بمشاركة المنظمات الدولية والاطراف المعنية الاخرى ، سيهيئ ظروفنا مؤاتية لتطبيق تسوية سياسية للمشكلة الكمبوتشية ولتطبيع الحالة على طول الحدود بين كمبوتشيا وتايلند .

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وبطبيعة الحال ، يجب أن يحل مشاكل كمبوتشيا الداخلية الكمبوتشيون أنفسهم ، وهذا يعني الحاجة الى حوار بين الاطراف الخميرية المتصارعة . وهذا ما يأخذه الوفد السوفياتي في الاعتبار عندما ينظر نظرة ايجابية الى القرار الذي اتخذه وزير خارجية فييت نام ووزير خارجية اندونيسيا في تموز/يوليه الماضي باقتراح عقد اجتماع غير رسمي بين ممثلي جمهورية كمبوتشيا الشعبية والمجموعات الكمبوتشية المعارضة ، تحضره الاطراف المعنية الاخرى ، بما فيها فييت نام في مرحلة لاحقة . إن هذا مثال حقيقي على حل وسط مقبول من الطرفين . وإذا ما قوبل الاقتراح بالتفهم الضروري من جانب الدول المشتركة في الصراع ، فإنه قد يصبح خطوة عملية نحو تحقيق مصالح وطنية وتسوية سياسية في كمبوتشيا .

وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر من هذا العام ، أصدرت حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، بيانا رحبت فيه بمبادرة الأمير سامديتش نورودوم سيهانوك لعقد اجتماع بين شتى الاطراف الكمبوتشية وأشارت الى استعدادها للمشاركة فيه . إن هذا شاهد محدد جديد على وجود نظرة رحبة حقا الى الموضوع وعلى احترام موقف الطرف الآخر . ومن رأينا أنه يجدر بالمجتمع الدولي أن يؤيد عقد مثل هذا الاجتماع بمشاركة جميع الاطراف على قدم المساواة ودون أية شروط مسبقة .

إننا نرحب بالجهود البناءة التي تبذلها البلدان المعنية والتي يبذلها الأمين العام وممثله الشخصي لتعزيز الحوار والتماس حل سياسي لمشاكل جنوب شرق آسيا . ومن الضروري تشجيع المشاعر المتنامية التي تحبذ مثل هذه التسوية والمساعدة على إيجاد حلول توفيقية ، بدلا من السير على خطى الذين يحاولون إشارة مجابهات ومهاترات عقيمة في الجمعية العامة . إن بعض شواهد التحرك ، التي أصبحت واضحة ، في الحالة المحيطة بكمبوتشيا تملئ علينا جميعا اتخاذ موقف متعاطف والتخلي عن الأعمال التي قد تعوق التحرك نحو المصالحة الوطنية في كمبوتشيا ، أو قد تعكس اتجاهه . وينبغي لنا أن نعزز أول بارقة أمل تنم عن تفكير سياسي جديد في المنطقة وأن نساعد تلك البارقة على اكتساب مزيد من القوة .

(السيد بيلونوغوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

إن تطورات الحالة في كمبوتشيا الآن تحتم تعزيز كل شيء ايجابي ظهر مؤخرا وإعطائه قوة دفع . وهذا ما ينبغي أن تركز عليه الجهود التي تستهدف تقريب وجهات النظر بين الطرفين . إن التحرك نحو حل مقبول لدى جميع الأطراف ينبغي ، في رأينا ، أن يكون متبادلا بدلا من أن يهدد مصالح طرف من الأطراف . فالتفاهم المتبادل بدلا من المواجهة ، والثقة بدلا من الشك والريبة ، واحترام رأي الخصم بدلا من توجيه الاتهامات ، هو السبيل الوحيد لحسم الحالة المعقدة حول كمبوتشيا . وإننا نعتقد أنه ينبغي أن تسير جهود المجتمع الدولي في نفس هذا الاتجاه .

إن الاتحاد السوفياتي من جانبه ، كما سبق أن أعلن على أعلى المستويات ، مستعد لتقديم أقصى دعم الى هذا الجهد والى ضمان إقامة حوار بناء . إن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يؤكد مجددا على استعدادها للمشاركة ، الى جانب الاعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الأمن ، في ضمان الاتفاقات التي يمكن أن يتم التوصل اليها في المستقبل بشأن مسألة كمبوتشيا .

السيد زابوتوكي (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : تؤيد

تشيكوسلوفاكيا جهود الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الاختصاص ، لا سيما الأمين العام ، التي تستهدف تسوية الصراعات الدولية بوسائل تتمشى مع روح ونص ميثاق الأمم المتحدة . عندما تحدثنا في المناقشة العامة في الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين ، لاحظنا بامتنان جهود الأمين العام التي تستهدف ضمان إنهاء الحرب الحمقاء الدائرة بين العراق وإيران . وعبرنا عن تقديرنا لجهود الأمم المتحدة وجهود الأمين العام المبذولة سعيا لحل مشكلة قبرص ، وللخطوات التي اتخذت لتعجيل بعملية المصالحة الوطنية في أفغانستان .

وبطبيعة الحال ينبغي لنا أيضا أن نرحب بأية خطوة تتخذها المنظمة يمكن أن تعزز المصالحة الوطنية في جمهورية كمبوتشيا الشعبية . إن الخطوات التي اتخذتها حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية لتعزيز الوحدة الوطنية في البلاد تستهدف أيضا

تعزيز السلم في المنطقة . ولهذا ، لم تكن مفاجأة ان تحظى ، ليس بتأييد الشعب الكامبوتشي فحسب ، بل ايضا بتأييد الدول المجاورة الصديقة الاخرى .

وقد قالت تشيكوسلوفاكيا في كلمتها في المناقشة العامة :

"إننا نرحب بحقيقة أن فكرة الانسجام والتوافق الوطني تترسخ أيضا في

كمبوتشيا ، وإننا نؤيد إعلان حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، الذي يبين

تحركا معقولا نحو مصالحة وطنية حقيقية ؛ ولذلك ، لا ينبغي أن يبقى دون

تجارب" . (A/42/PV.28 ، ص ٦٣) .

ومن المؤسف أن إدراج بند "الحالة في كمبوتشيا" على جدول أعمال الجمعية

العامة لا علاقة له بهذا . ومعروض على الجمعية العامة مشروع قرار لا يأخذ في الحسبان

إعلان حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، كما أنه لا يأخذ في الحسبان الخطوات

الاجابية الاخيرة التي اتخذت لتنفيذ المقترح المتعلق بالمصالحة الوطنية .

وإننا مقتنعون بأن جميع الحاضرين هنا في هذه القاعة يسلمون بأنه لا يمكن أن

تكون هناك محاولات جادة لتسوية هذه القضية دون مشاركة الممثلين الشرعيين لحكومة

جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، التي سبق أن قدمت الشيء الكثير لحل المشاكل المفجعة

التي ورشتها ، ولذلك ، فإن ملتتها تحظى بقبول تستحقه عن جدارة .

لقد أنهيت عملية إبادة الاجناس ومحاولة القضاء على النخبة الوطنية

المثقفة . كما جرت إعادة عملية بناء شبكة المدارس والمستشفيات ، وأصبحت الاثار

الممثلة للثقافة الوطنية ، بما فيها المعابد البوذية ، تمان وتحظى بالاحترام .

وهناك عملية تنمية زراعية ساعدت على وضع نهاية لمعدلات الوفاة المرتفعة جدا

نتيجة لسوء التغذية .

وحدثت تنمية ناجحة للمحاصيل والاحراج . ويلتحق الآن واحد من بين كل أربعة من الكمبيوترين بالمدارس ، وأعيد افتتاح مؤسسات التعليم العالي حيث يتلقى العلم هناك الآن ٢ ٥٠٠ طالب . وبالمقارنة بعام ١٩٧٩ زاد عدد العاملين في مجال الطب الذي ضعف ، وزاد عدد الأطباء الى ثمانية أمثال ما كان عليه . واعتمد الدستور ، وتؤدي أجهزة الدولة عملها بنجاح سواء على المستوى المركزي أو المحلي . وينبغي أن نقدر كل ما فعلته حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية في هذا الصدد وأن نرحب به . ونفس هذه الاهداف تتضمنها المقترحات التي قدمتها حكومة كمبوتشيا لتحقيق المصالحة الوطنية . إنها تستحق كامل تأييدنا هنا في الجمعية العامة . هذا هو الموقف الذي نتخذه بشأن هذا البند من بنود جدول الاعمال . ونحن في هذا السياق ، ندرك أن ادراج هذا البند على جدول أعمالنا هو محاولة لتقويض الخطوات الايجابية التي اتخذتها الحكومة الشرعية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية وحلغاؤها . ولهذا أعلنت تشيكوسلوفاكيا وغيرها من بلدان المجموعة الاشتراكية موقفها بوضوح من وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية المزعوم . وإنما على اقتناع بشأن إملاء شروط لتحقيق المصالحة الوطنية ، الأمر الذي يحاول في الواقع من صاغوا الوثيقة A/42/616 أن يفعلوه ، لا ينم عن واقعية سياسية ولا عن رغبة في تحقيق مصالحة وطنية حقيقية في كمبوتشيا بل على العكس فهو يتنافى تنافيا صارخا مع المقترحات الحالية الرامية الى تحقيق تسوية نهائية ، التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة وأيدها واضعو الوثيقتين A/42/622 و A/42/626 .

إن حكومة تشيكوسلوفاكيا تقدر تقديرا كبيرا جهود الأمين العام الرامية الى تسوية المشاكل السياسية والانسانية التي نشأت في كمبوتشيا ويجري استغلالها نتيجة للتوتر الذي توجب ناره من الخارج . وفي رأينا ، أن جهود الأمين العام متكلل بالنجاح إذا وضع كل الأطراف نصب أعينهم حق تقرير المصير لجمهورية كمبوتشيا الشعبية . إن الدعم المادي والسياسي للقوات المسلحة غير الشرعية والنظر في الاحوال السياسية التي تنجم عن ذلك في غياب الممثلين الشرعيين للدول لا يتفق وميثاق الأمم المتحدة ولا يمكن أن يساعد على إيجاد حل .

وإذا ما استمرت هذه الحالة فمن المحتمل ، حتى مع توافر حسن النوايا ، من أن تستخدم القوى الرجعية وجهات أخرى للمساعدة الانسانية دون وازع من ضمير . إن تعمد إدامة هذه الحالة ليس سوى إهدار وتبذير لموارد الأمم المتحدة .

إننا نرى أنه من غير المجدي في الجلسات العامة للجمعية العامة ، حيث ينبغي أن تسود روح التعمق والوفاق ، أن تكون الغلبة لعدم التعمق وللمواجهة لدى النظر في هذا البند من جدول الأعمال . إن هذا لا يساعد في البحث عن حل حقيقي للحالة في كمبوتشيا ولا يهيئ جوا يفضي الى نتائج ايجابية . ونحن نرى أن أكثر الطرق فعالية هي حذف هذا البند من جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، واستخدام الموارد المتوفرة لتمكين الجمعية العامة والأمين العام من العمل صوب إيجاد حل حقيقي لهذه المشكلة .

السيد كيكوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بـادئ ذي

بدء ، أود باسم حكومة اليابان أن أعرب عن تقديري لرئيس المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا السيد ليوبولد غراتس ، وكذا لرئيس لجنته المختصة السفير ماسمبا ساري ، ولسائر أعضاء مكتب اللجنة المختصة على الجهود التي يبذلونها من أجل بدء عملية التفاوض صوب إيجاد تسوية سياسية شاملة للمشكلة الكمبوتشية . كما أود أن أشيد بالأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار وممثله الخاص السيد رفيع الدين أحمد ومساعدتهم على العمل الدؤوب الذي قاموا به في السنة الماضية للتوصل الى حل ملموس لهذه القضية الدولية الملحة . إننا نشعر بامتنان غامر تجاههم . واليابان يحدوها أمل قوي في مشاربتهم في جهودهم وتطمئنهم على كامل تاييدها .

إن الحالة المؤمفة في كمبوتشيا لاتزال على ما هي عليه لما يقرب من تسع سنوات . ففي الوقت الذي يواصل فيه الفيتناميون احتلالهم للبلد تشير التقارير الاخيرة الى أنهم يواجهون مقاومة عنيفة من جانب الشعب الكمبوتشي ، وهذا يبرهن على أن الحل العسكري لمشكلة كمبوتشيا ليس مقبولا بل وليس ممكنا .

ومن المسلم به عالميا ، أن لب المشكلة الكمبوتشية يكمن في أن الشعب الكمبوتشي حرم من حقه في تقرير المصير نتيجة للتدخل العسكري الاجنبي . وقد تناول

هذه القضية رئيس وزراءنا ناكاسوني في البيان الذي أدلى به في قاعة هذه الجمعية العامة في الشهر الماضي وأكد على وجوب سحب كل القوات العسكرية الأجنبية من كمبوتشيا تماما ودون إبطاء .

ولقد بذلت جهود دبلوماسية نشطة مؤخرا لايجاد مخرج من المأزق الحالي . وأحييت حكومتي علما ، بمفظة خاصة ، "بحفل الكوكتيل" أو اقتراح الاجتماع غير الرسمية الذي قدمه وزير خارجية اندونيسيا الاستاذ مختار كوسو ماتمادجا ، الذي يسعى لاقامة حوار بين الاطراف المعنية . وترى اليابان أن الاقتراح جدير بالنظر الجدي وتؤكد في الوقت نفسه أن مشاركة فييت نام في هذا الحوار أمر أساسي للغاية . ويحدوني أمل صادق في أن يستمر هذا الزخم الايجابي صوب الحوار وأن يفضي الى نتائج ملموسة .

واليابان من جانبها تشترك بنشاط في المناقشات الجارية مع الحكومات المعنية ، بما في ذلك الحكومة الفيتنامية والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، بغرض تهيئة جو يفضي الى تحقيق تسوية سياسية للمشكلة الكمبوتشية . ونحن نعتبر هذا جزءا من الجهود التي تبذلها اليابان للقيام بدور سياسي يتلاءم مع موقفها الدولي وعلى الاخص في سياق السعي لتسوية النزاعات والصراعات في آسيا .

وكما أعلن رئيس الوزراء ناكاسوني في خطابه الذي ألقاه مؤخرا في جامعة تشولا لونغكورن في بانكوك ، فإن اليابان عازمة على مواصلة دعمها لجهود السلام التي تبذلها بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) وعلى الاسهام بايجابية في تعزيز الحوار بين الاطراف المعنية ، وتحقيق انسحاب مبكر للقوات الفيتنامية ، وإعمال حق تقرير المصير للشعب الكمبوتشي .

وإن تتطلع اليابان للمستقبل فإنها ترى أن كمبوتشيا الحرة والديمقراطية والمحبة للسلم والمعتمدة وغير المنحازة هي وحدها التي ستتيح تحقيق سلم دائم في المنطقة . وهي في هذا الصدد تعلق أهمية خاصة على الدور الذي يقوم به الامير نوردوم سيهانوك لتحقيق تسوية سياسية بغية استعادة السلم وإعادة توحيد هذه الامة المنكوبة .

وتدرك اليابان جيدا معاناة ما يقرب من ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ ونازح في تايلند التي
جانبا الآلاف من التايلنديين المتضررين ، كما تدرك أن هذا الوضع المحزن يلقي على
عاتق حكومة تايلند عبئا ثقيلا . وقد استحوذ ذلك البلد بتصميمه الشجاع على تخفيف
معاناة اللاجئين على حدوده على إعجابنا وتأييدنا . ونحن نشعر بالامتنان العميق لهذا
التفاني الغيري من جانب جميع من يشتركون في أنشطة المساعدات الانسانية للاجئين في
اطار عملية الأمم المتحدة للأغاثة على الحدود وبرنامج الأغذية العالمي . ومفوضية
الأمم المتحدة للاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر وعدد من الوكالات الطوعية .

وقد ناشد الأمين العام خافيير بيريز دي كوييار في تقريره الأخير :

"جميع الأطراف المعنية أن تتعاون في تقديم الدعم الكامل والتام
للجهود المبذولة لتهيئة بيئة آمنة وإنسانية لشعب كمبوتشيا على الحدود" .

(A/42/608 ، الفقرة ١٦)

وقامت حكومتني من جانبها بتقديم مساعدات كبيرة لأغاثة اللاجئين والنازحين والقرويين
التايلنديين المتضررين ، وسوف تستمر اليابان قدر استطاعتها في الاسهام في التخفيف
من المشكلة . وتطالب اليابان كل الدول الأخرى أن تستمر في تقديم مساعداتها بل وأن
تزيد منها أيضا ، متى كانت قادرة على ذلك .

وتؤيد اليابان البلدان الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بل إنها انضمت
اليهم في تقديم مشروع القرار A/42/L.1 ، كما فعلت بالنسبة للقرارات المماثلة في
السنوات السابقة . ونرى أن هناك امكانية لتحقيق تقدم بناء على أساس المبادرات
الأخيرة . وقد أضحى من الضروري للغاية أن تواصل جميع الدول الاعضاء التي تحتسرم
السلم الدولي والعدالة إبداء عزمها على تحقيق تسوية سلمية وشاملة لمشكلة
كمبوتشيا . ولهذا السبب نحث جميع الدول الاعضاء على تأييد مشروع القرار .

السيد عثمان (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلادي

أن يعرب عن تأييده القوي للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل استعادة استقلال
كمبوتشيا ووحدتها الوطنية . وانها لاحدى مآسي عصرنا الكبيرة أن يظل شعب كمبوتشيا

الذي لاقى معاناة تفوق الخيال مستمرا في تحمل المصاعب والامتهان الناجمين عن احتلال غير مشروع ونزاع مسلح مافتتء قائما .

وثمة سبب آخر لما تشعر به الدول الاعضاء من قلق عميق ويرجع الى ما تردد عن قيام الدولة المحتلة باجراء تغييرات ديموغرافية في كمبوتشيا . وينبغي أن ينظر الى توطين أشخاص من أمل فييتنامي وتشريد السكان المحليين على أنه انتهاك خطير لا ريب فيه للقانون الدولي وحقوق شعب كمبوتشيا كبشر .

وتدعو حالة الصراع المتوطن والمضطرب المستمر في كمبوتشيا وفيما حولها على مدى سنوات طويلة الى الأسف بصفة خاصة بسبب الافتقار الى الاقتراحات المعقولة والمتوازنة اللازمة للتسوية السلمية لمشكلة البلد والمنطقة . وقد رحب المجتمع الدولي بالمبادرات الدبلوماسية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا التي تستهدف تحقيق السلم والاستقرار في منطقتهم . وتتهيء قرارات الأمم المتحدة الخاصة بكمبوتشيا على مدى السنوات الثماني الماضية الى جانب الاعلان الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا اطارا عمليا ومنصفا للتفاوض بشأن التسوية السياسية الشاملة الضرورية . وفي رأينا أن العرض الخاص بقيام المنظمة العالمية بتقديم خدمات إقرار وحفظ السلم ، هو عنصر شمين من عناصر ذلك الاطار .

وقد حظيت الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية برئاسة الامير نوردوم سيهانوك عن حق بتأييد دولي واسع النطاق في نضالها ضد قوات الاحتلال الاجنبي وتمتعد الصومال أن الاقتراح ذا النقاط الثماني الذي تقدمت به الحكومة الائتلافية في العمام الماضي يمثل اسهاما عظيم الأهمية في السعي من أجل المصالحة والسلام ، لأنه يمثل جهدا بذله الكمبوتشيون لحل مشاكلهم الوطنية . ونحن نرحب على وجه الخصوص بالدور الهام الذي يسنده الاقتراح الى الأمم المتحدة في عملية السلام وفي اقامة كمبوتشيا مستقلة وموحدة . وتضفي موافقة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على هذا الاقتراح وزنا مضاعفا ونأمل بشدة أن يحظى بالدراسة من جانب جميع الأطراف المعنية .

والصومال ، إذ تضم موتها الى النداء من أجل إنهاء العداء في كمبوتشيا ، تشعر بحساسية خاصة تجاه مخنة اللاجئين الكمبوتشيين في تايلند . ونحن ندرك الحالة المؤلمة لمن تضطربهم الظروف الى البحث عن ملجأ خارج أوطانهم من واقع خبرتنا بالتدفقات الهائلة العدد من اللاجئين ، ونعرف الاعباء الاقتصادية والاعباء الأخرى التي يتحملها البلد المضيف ونقدر تقديرا تاما أن حل المشاكل الانسانية يعتمد في نهاية المطاف على تحقيق حلول سلمية .

ويشارك وفدي تماما في مناشدة منظومة الأمم المتحدة ومجموع المانحين مواصلة تقديم مساعداتها الانسانية السخية للاجئين الكمبوتشيين ولاسيما اللاجئين على الحدود مع تايلند . كما نود في الوقت ذاته أن نبرز الطابع الهام والملح للحاجة الى التوصل الى تسوية سلمية وهي الحاجة التي يشهد عليها الوضع الخطير على منطقة الحدود . وينبغي أن يدان على المستوى العالمي قصف هذه المنطقة بنيران المدفعية وزرع الألغام والهجمات المسلحة على مخيمات اللاجئين . ولا شك أن تلك الاعمال اللاإنسانية تترتب عليها معاناة كبيرة وهي تمنع الكمبوتشيين من ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في العودة الى ديارهم إذا رغبوا في ذلك ، وهي تنتهك ، فضلا عن ذلك ، سيادة تايلند وسلامة أراضيها .

ويتضح بجلاء أن احتلال فييت نام غير المشروع لكمبوتشيا والصراع الناشئ عنه في ذلك البلد وعلى حدوده ، مازالا يسببان تهديدا للسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، ويعرضان السلم والأمن الدوليين للخطر . ولذا ينبغي مواصلة الجهود الرامية لإحلال السلم في المنطقة بقوة وعزم متجددين .

وفي هذا الصدد ، يأمل الصومال تقديم الدعم القوي للجنة المختصة التابعة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا في مهمتها الرامية إلى تعزيز المبادئ والأهداف التي وضعها المؤتمر . كما نأمل أيضا أن تلقي المبادرات الدبلوماسية القيمة التي قام بها أمين عام الأمم المتحدة ، بغية تضييق هوة الخلاف حول عناصر التسوية السياسية ، كل تعاون مستقبلا من الأطراف المعنية . ونلاحظ أن هناك ، في الوقت الحاضر ، دلائل على تحسن في المناخ لصالح السلم . ونأمل أن يكون ذلك أفصاحا عن رغبة حقيقية في التوصل إلى حل عادل وشامل . بيد أنه ينبغي التأكيد على أن التسوية ، كما تكون منصفة ودائمة ، تتطلب انسحاب كل القوات الأجنبية من كمبوتشيا حتى يستطيع شعبها أن يمارس حقه في تقرير المصير دون تدخل خارجي . فضلا عن ذلك ، ينبغي أن تستعيد كمبوتشيا استقلالها ، وسلامتها الإقليمية وحيادها ، ووضعها غير المنحاز ، وتتمكن من الحفاظ عليها . وسوف يضم وفدي صوته إلى أصوات الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء الداعية لإعمال تلك الأحكام الأساسية من قرارات الجمعية العامة بشأن كمبوتشيا .

ونأمل أن يصبح من الممكن بلوغ هذه الأهداف السياسية بسرعة بحيث يمكن لكمبوتشيا وغيرها من دول المنطقة أن توجه اهتمامها الكامل لمهام الإعمار والتنمية . وقد ألزمت الأمم المتحدة نفسها بدعم تلك الدول في اضطلاعها بتلك المهام ، وفي سعيها لتحقيق تطلعها لإقامة منطقة حياد وحرية وسلم . ويعتقد الصومال أنه ينبغي إعادة تأكيد هذه الالتزامات ، واتخاذ الخطوات العملية صوب تنفيذها .

وختاما ، أو أن أشير إلى أنه ، في حالة كمبوتشيا والمناطق المضطربة الأخرى في العالم ، يمكن تحقيق حل عادل وشامل ودائم ، إذا ما التزمت كل الدول بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وبوجه خاص تلك المبادئ المتعلقة باحترام الاستقلال الوطني ،

والسيادة ، وحق الشعوب في تقرير المصير ، وحقها في صنع مستقبلها السياسي بأنفسها ، وعدم التدخل بكل أشكاله في شؤون الدول الأخرى ، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، وتسوية المنازعات سلميا .

وأملنا الصادق ، واعتقادنا الراسخ أن الضغط الدولي سيستمر على قوات الاحتلال ومؤيديها حتى يُترك شعب كمبودشيا ليقرر مصيره السياسي في سلام ودون تدخل خارجي .

السيد تيليت (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنني أتناول هذا

الموضوع اليوم بدرجة كبيرة من الأسي . ومنشأ الأسي أن كثيرين من أصدقائنا يموتون في جنوب شرقي آسيا ، وأن ثقافة عظيمة تُدمر ، وأن عضوا آخر من أعضاء هذه المنظمة ينتهك ميثاقها ، وأن دولة صغيرة غير منحازة تحررت بعد سنوات من النضال الوحشي ، تحوّل طاقتها إلى دولة أصغر منها فتستعمرها وتستعبدتها . أي خسارة! إن الشعب الفيتنامي لابد قد تعب من الحرب ، فقد قدم بنيه وبناته دفاعا عن وطنه . ووطنه الآن بات آمنا ، فما الذي يريده زعماء فييت نام الآن ؟ هل لنا أن نصدق أن شعب فييت نام لا يكون سعيدا إلا إذا كان مشتبكا في حرب ؟ لا أستطيع أن أصدق هذا . وذلك هو ما يجعل عدوان فييت نام على كمبودشيا الديمقراطية أمرا غير مقبول على الإطلاق . هنا في الأمم المتحدة ، فرغ المؤتمر الدولي المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية من عمله لتوه . وإنني لأتساءل ما الذي سيشر به شعب فييت نام ، وأتساءل ما الذي ستخاطب فييت نام الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة به ، إذا ما سُحبت القوات الفيتنامية من كمبوديا قبل نهاية عام ١٩٨٧ ، ووجهت فييت نام ميزانية الحرب إلى تنمية شعبها وأمتها ؟

والصورة التي تتراءى لي ، صورة ١٠٠ ٠٠٠ فتى وفتاة في طريق العودة إلى ديارهم وفي استقبالهم ترحاب فييتنامي حار : الزوج والزوجة يلتئم شملهما من جديد والاب والأم يريان أبناءهما ثانية ، والصغار يجدون من ينادونه بيا أبي مرة أخرى . والقلق والخوف على وجوه الامهات الفيتناميات ينقلب إلى ابتسامات وسعادة ، والشباب يرقصون فرحا في شوارع هانوي وفي غيرها من المدن والقرى ، سعداء بحياة آمنة . وبتخصيص الميزانية العسكرية لبرامج التنمية المدنية ، أرى المرضى يلقون رعاية

طبية أفضل ، والجياع يحملون على طعام ، والشعب البطل وأمته الشجاعة يخرجان من رماد الحرب ليصبحا مثالا حيا يبرهن للعالم على صدق ما قيل عن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية .

ليس في إمكاني إلا أن أحلم بذلك . لكن زعماء فييت نام يمكنهم أن يحولوا الحلم إلى حقيقة ، وسوف يصفق لهم شعبهم والمجتمع الدولي كله ، بل والتاريخ نفسه على اختيارهم ذلك الطريق . إن وفد بليز يناشد فييت نام أن تلقي بالا إلى كلمات اشعيا كما هي منقوشة على حائط متنزّه رالف بنش الذي يقع عبر الشارع من قاعة الجمعية ، قال اشعيا :

"سيحولون اسياهم إلى نصال المحارث ، وحرابهم إلى مناجل ، ولن يرفع شعب سيفا ضد شعب ، ولن يتعلموا الحرب مرة أخرى" . (الكتاب المقدس ، سفر اشعيا ٢ - ٤)

إن السلم في شرق آسيا أساسي وضروري . إن كان للتراث الثقافي التاريخ للمنطقة أن تتاح له الفرصة كيما يزدهر وينمو من جديد ، وكان لشعوب المنطقة العظيمة أن تمارس على المجتمع الدولي التأثير الذي يؤهلها له العطاء الوفير لقرون طويلة من التاريخ والثقافة .

إن فييت نام مفتاح ذلك السلام ، وكمبوتشيا الباب . لقد حبست فييت نام نفسها داخل كمبوتشيا الديمقراطية وأغلقت الباب ، وباتت تجد من الصعب أن تخرج . لكن حكومة كمبوتشيا الديمقراطية قد فتحت ذلك الباب باقتراحها للسلام ذي النقاط الثمان . وكل ما على فييت نام أن تفعله هو أن تلج ذلك الباب خارجة من كمبوديا لتعود إلى فييت نام .

وفي تعليقه على اقتراح السلام ذي النقاط الثمان قال وزير خارجية بليز السيد دين بارو في كلمته أمام الجمعية العامة في الدورة الحادية والأربعين :

"إننا نناشد جميع الأطراف قبول الاقتراح الأخير لسحب القوات الأجنبية
على مراحل ووقف إطلاق النار وإجراء انتخابات يشترك فيها الجميع تحت رعاية
الأمم المتحدة . ومن غير المحتمل التوصل إلى حل عملي أفضل من هذا ، وإننا
نحس فينت نام على أن تُظهر التزاما بسلم المنطقة بتجاوبها مع هذا
الاقتراح" . (A/41/PV.16 , p.86)

ويود وفد بلدي أن يوضح أن بليز ثابتة في تأييدها لكمبوتشيا الديمقراطية ، حكومة وشعبا ، ولحقها في تقرير المصير والاستقلال والسيادة بالإضافة إلى حقها في السلامة الإقليمية ، وهذه الحقوق كلها واردة في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز .

وللتدليل على تأييدنا ، اشتركت بليز في تقديم مشروع القرار A/42/L.1 "الحالة في كمبوتشيا" ، ونحن نحث كل الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار هذا . وفي رأينا أنه ليس هناك أي اتحاد للهند الصينية يضم كمبوتشيا الديمقراطية . وكمبوتشيا الديمقراطية ، بوصفها دولة ذات سيادة لا يمكن أن تصبح عضوا في مثل هذا الاتحاد إلا بمحض اختيارها ، ونرى أنه ليست هناك أي حرب أهلية في كمبوديا . هناك عدوان قامت به فييت نام . وهناك غزو قامت به فييت نام . وهناك احتلال من جانب فييت نام . كما نرى أن هناك تدخلا في الشؤون الداخلية لكمبوديا من جانب فييت نام . وكل ذلك يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة .

إن بليز دولة كاريبية جميلة ومسالمة في أمريكا الوسطى . ونحن بعيديون تماما عن الآثار المدمرة الناجمة عن الحرب الدائرة في جنوب شرقي آسيا . ولم تعرف بليز الحرب على أرضها منذ عام ١٧٩٨ ، عندما نجح سكان الخليج من شعب بليز بالاشتراك مع المستوطنين البريطانيين في هزيمة أعدائنا في المعركة التي دارت عند جزيرة سانت جورج . وتمضي أمتنا قدما نحو الحرية تحت قيادة جديدة .

بيد أن مبادئ القانون الدولي التي تعرضت للعدوان في جنوب شرقي آسيا والمشاعر الأخوية التي تربط الإنسان بأخيه الإنسان قد رسخت تأييدنا لحكومة وشعب كمبوتشيا الديمقراطية وهذه المبادئ هي : أولا ، الحق في تقرير المصير ؛ ثانيًا ، الحق في الاستقلال ؛ ثالثًا ، الحق في السيادة ؛ رابعًا ، الحق في السلامة الإقليمية ؛ خامسًا ، عدم مشروعية استعمال القوة أو التهديد باستخدامها في تسوية المنازعات الدولية . إن مبادئ القانون الدولي هذه ، التي توفر الأساس الذي قام عليه ميثاق الأمم المتحدة وميثاق حركة عدم الانحياز ، تتسم اليوم بنفس القدر من الأهمية والقابلية للتطبيق الذي كان لها في عام ١٩٤٥ . وهي لها بالنسبة لبليز نفس الأهمية

والخطورة التي لها بالنسبة لكمبوتشيا الديمقراطية . ولو أصبحت هذه المبادئ عديمة الجدوى في كمبوتشيا ، فإن كل الدول ، صغيرها وكبيرها على حد سواء ستتعرض للخطر . وسيتعرض للخطر أيضا بقاء هذه المنظمة ذاتها وجدواها .

لذلك أناشد فييت نام مرة أخرى أن تعود إلى رشدها من خلال قبولها لاقتراح السلم ذي النقاط الثمان ، وأن تحترم حقوق شعب كمبوتشيا الديمقراطية وتبين لللدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة ، بل وللعالم كله ، المعنى الحقيقي والعملية للصلة بين نزع السلاح والتنمية . وسيسعد ذلك كل شعوب العالم ودوله .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن علاقات

الهند مع بلدان منطقة جنوب شرقي آسيا ، بما في ذلك بلدان شبه جزيرة الهند الصينية ، وثيقة وترجع إلى قرون كثيرة . وقد عزز هذه الروابط التاريخية والثقافية في الماضي القريب كفاحنا المشترك ضد الحكم الاستعماري . ومنذ حصولنا على الاستقلال ، ودولنا منخرطة في مهمة جلية . ألا وهي السعى لتحسين مستوى حياة شعوبنا .

وتحتل منطقة جنوب شرقي آسيا موقعا استراتيجيا هاما في العالم . ولهذا السبب كانت حروب التحرير فيها مريرة وطويلة . ومرة أخرى نعرب عن اعجابنا بشعوب الهند الصينية وغيرها من الشعوب الباسلة التي قاتلت بكل شجاعة قوات ضخمة من أجل استعادة حريتها . وكنا نأمل أن فترة الكفاح وعدم الاستقرار سيعقبها فترة سلام وإعادة بناء . ويلاحظ وفد بلدي بأسف بالغ أن ذلك الأمل لم يتحقق بعد .

وفي مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز المعقود في هراري في العام الماضي أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم البالغ إزاء النزاعات والتوترات المستمرة في هذه المنطقة ، خاصة وأن العديد من دولها أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز . وأعدوا تأكيد تأييدهم لمبادئ عدم التدخل في شؤون دول ذات سيادة وعدم جواز استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضدها . وحذروا من وجود خطر حقيقي إذ يمكن للتوترات في كمبوتشيا وحولها أن تنتشر إلى منطقة أوسع . وأعربوا عن اقتناعهم بالحاجة الملحة إلى تخفيف حدة هذه التوترات وذلك من خلال حل سياسي شامل ينص على انسحاب جميع القوات الأجنبية ، وضمان الاحترام الكامل لسيادة واستقلال جميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية بما في ذلك كمبوتشيا .

وأكد رؤساء الدول أو الحكومات الذين اجتمعوا في هراري من جديد حق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره بعيدا عن أي تدخل أو تخريب أو قسر أجنبي . وأعربوا عن أملهم في أن تؤدي عملية التفاوض والتفاهم المتبادل إلى تهيئة مناخ يتيح ممارسة هذا الحق . واتفقوا أيضا على أن المشاكل الإنسانية الناتجة عن النزاعات في المنطقة تتطلب إتخاذ تدابير عاجلة تقتضي التعاون النشط بين جميع الأطراف المعنية . وحثوا جميع الدول في المنطقة على إجراء حوار يؤدي إلى حل الخلافات فيما بينها وإقامة سلم واستقرار دائمين في المنطقة ، فضلا عن القضاء على تورط القوى الخارجية وتهديداتها بالتدخل . وفي هذا السياق لاحظوا ، مع الموافقة ، الجهود المبذولة لإنشاء منطقة سلم وحرية وحياد في المنطقة في وقت مبكر ، ودعوا جميع الدول إلى دعم هذه الجهود دعما كاملا .

إن وفد بلدي مقتنع بأن أي حل لهذه المشكلة لابد وأن يستند إلى المبادئ السالف ذكرها وإلى الإطار الذي قبله مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز . لقد قرأنا باهتمام تقرير الأمين العام A/42/608 بشأن الحالة في كمبوتشيا . وأحطنا علما بالجهود التي قام بها الأمين العام بغية إحراز تقدم صوب الحسم السلمي للمشكلة الكمبوتشية . وما برح الأمين العام "يستكشف بعض الأفكار بغية وضع سيناريوس مفصل" (A/42/608 ، الفقرة ٢٢) من أجل التوصل في نهاية الأمر إلى تنفيذ العناصر التي تبدو ، كما أبلغ الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة ، "مقبولة بوجه عام كأساس لتيسير التوصل إلى تسوية" (A/42/608 ، الفقرة ٢) . ونلاحظ أن الأمين العام قد بين أنه

"مصمم على متابعة هذه العملية بمجرد أن تتضح آثار المبادرات

والاتصالات الدبلوماسية التي جرت مؤخرا"

وأنه شعر أن هذه التطورات تدل

"على اهتمام أنشط بتحقيق تسوية لهذه المسألة من خلال الحوار

والمفاوضات" . (A/42/608 ، الفقرة ٢٢)

إن شواغل وفد بلدي إزاء مسألة كمبوتشيا لها وجهان . أولا ، إن اهتمامنا
موجه نحو تخفيف آثار المعاناة التي سببها لشعب كمبوتشيا الأسلوب الوحشي والتمتع
الذي ينتهجه نظام الخمير الحمر . وقد أخذ شعب كمبوتشيا الآن يفوق من النتائج التي
أعقبت السياسات الخسيسة التي انتهجها نظام بول بوت ، وهو منخرط في جهد ضخم لإعادة
البناء الاقتصادي والاجتماعي بقيادة حكومة جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية . وتؤيد
الهند ، حكومة وشعبا ، هذه الجهود الرامية إلى إعادة البناء والتنمية تأييدا
تاما . وقد حظيت هذه الجهود أيضا بتأييد المجتمع الدولي وتعاون شتى وكالات الأمم
المتحدة العاملة في داخل كمبوتشيا .

ويتضمن تقرير الأمين العام التفاصيل المتعلقة بتنفيذ برامج المساعدات الإنسانية المقدمة للشعب الكمبوتشي .

وينصبّ اهتمامنا الثاني على البحث عن الطرق والوسائل للتأكد من إعادة السلم الدائم الى شبه جزيرة الهند الصينية بصفة خاصة ، والى منطقة جنوب شرقي آسيا بصفة عامة . ونحن لا نعتقد أن اللجوء الى اتخاذ أي مواقف متطرفة أو التمسّس المحاولات من أجل إعادة الحالة الى ما كانت عليه من قبل يمكن أن يهيء الظروف التي تسمح بإيجاد تسوية سلمية وعادلة . ولا يمكن تسوية هذه المشكلة عسكريا . فسوف يؤدي التدخل والضغوط العسكرية الى آثار معاكسة . والمطلوب هو النهج المتوازن الذي يأخذ في الاعتبار أمن جميع بلدان المنطقة وغيره من الاعتبارات ، وكذلك القضاء على كسل تدخل خارجي . ونحن نؤيد في هذا السياق مختلف المبادرات الرامية الى تشجيع المفاوضات والحوار .

لقد ناقشت الجمعية العامة بالامس تقرير لجنة وشائق التفويض الوارد فسي الوثيقة A/42/630 . وتعتبر الهند بحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية في فنوم بنده بوصفها الحكومة الشرعية التي تمثل شعب كمبوتشيا . ونحن نرى أن جمهورية كمبوتشيا الشعبية ينبغي أن يسمح لها بأن تتبوأ مكانها الصحيح في الامم المتحدة . ولا نرى مسا الذي يمكن أن يتمخض عن مناقشة الحالة في هذه المنطقة بدون مشاركة جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

إن الهند على استعداد لتأييد أي عمل ببناء يخفف من حدة التوتر ويغضي السى تسوية سياسية تتوافر لها مقومات البقاء . غير أننا لا نعتقد أن النهج الوارد فسي مشروع القرار A/42/L.1 يؤدي الى النتيجة المنشودة . وعلاوة على ذلك ، فان النسي لا يعكس التطورات والمبادرات الايجابية الاخيرة التي أشار اليها الأمين العام فسي تقريره . وبناء على ذلك ، سيتمتع وفد بلدي عن التصويت على هذا القرار .

السيد بدوي (مصر) : السيد الرئيس ، ان البند المعروض علينا اليوم والمعنون "الحالة في كمبوتشيا" ، انما يعالج موضوعا هامما يرتبط بمبادئ الامم

المتحدة ، ويتصل اتصالا مباشرا بمقاصدها وأهدافها كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة . وفي مقدمة هذه المبادئ : حق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يناسبها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة تحت أي ادعاء ، وخاصة إذا كان هذا التدخل يتم باستخدام القوة المسلحة .

إن الوضع في كمبوتشيا ظل في حالة من التوتر منذ أوائل السبعينات ، ومازال الشعب الكمبودي لا ينعم بالسلام والاستقرار منذ ذلك الحين . ولا شك أن جمهورية مصير العربية تدرك إدراكا لا لبس فيه تعقيدات الموقف في منطقة جنوب شرق آسيا ، وتصارع المصالح الإقليمية والدولية على حد سواء في هذه البقعة الهامة من العالم . ولكن الضحية لهذا كله هو الشعب الكمبودي بأطفاله ونسائه ، بشبابه وشيوخه ، الذي يعاني بصفة مستمر من هذه الحالة عبر السنوات العديدة الماضية .

ولا يبدو أن ثمة أمل قريب في أن هذه المعاناة في سبيلها للتلاشي . لقد استمعنا جميعا في هذه القاعة للبيان الذي ألقاه رئيس وزراء الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، السيد صون سان ، والذي أدلى به كرسالة من الأمير نسوردوم سيهانوك رئيس الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، ولسنا من خلال هذا السرد المفصل مدى المعاناة التي يعيشها هذا الشعب ، كما لمسنا في نفس الوقت الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من خلال التعهدات الخاصة بالمساعدات الإنسانية ، وذلك أثناء جلسة التعهدات التي عقدتها مجموعة الدول المانحة في أوائل شهر سبتمبر الماضي . ولكن الأمر ليس أمر معونات أو مساعدات إنسانية ، فهي لن تحل المشكلة ، رغم أنها قد تخفف بعض المعاناة عن بعض أبناء هذا الشعب في المخيمات على الحدود أو في مناطق داخلية من كمبوتشيا . إن الأمر الجوهرى هو أن نقف صفا واحدا خلف المقترحات البناءة التي وردت في بيان وزير خارجية كمبوتشيا الديمقراطية والتي أذكر منها ، على سبيل المثال ، النقاط التالية : ١ - انسحاب القوات الفيتنامية على مرحلتين خلال فترة زمنية محددة تحت إشراف الأمم المتحدة ؛ ٢ - يتم قبيل انتهاء الانسحاب

الكامل للقوات الفيتنامية تشكيل حكومة ائتلاف وطني رباعية الاطراف ، تشمل كافة فئات الشعب الكمبودي ، ٢ - أن يتم الاعتراف من كافة القوى باستقلال كمبوتشيا ووحدتها ووضعها الحيادي وعدم انحيازها ، ولا يسمح على أرضها بوجود قواعد أجنبية ، ويكون ذلك بضمان الأمم المتحدة ووجودها ، ٤ - أن تقام علاقات بين فيت نام وكمبوتشيا في مختلف المجالات ، بما في ذلك توقيع معاهدة عدم اعتداء وتعايش سلمي .

إن وفد بلادي يشعر أن هذه المقترحات إيجابية وبناءة ، ويمكن أن تخدم مصالح كافة الاطراف المتنازعة والمتصارعة على أرض هذا الشعب ، الذي كان سابقا فسي الانضمام للأمم المتحدة وفي بلورة مبادئ عدم الانحياز والتعايش السلمي بين الشعوب ، كما أن هذه المقترحات يمكن ، اذا قُبِلت من جميع الاطراف ، أن تعيد السلام والاستقرار لتلك البقعة من أراضي البلاد النامية ، حتى تتفرغ شعوبها لبناء مستقبل أفضل ، كما أن من شأنها توسيع منطقة السلام على المستوى العالمي بإزالة بقعة من بقاع التوتسر العالمي .

إن وفد بلادي تابع باهتمام التطورات التي تشهدها الساحة الدولية في منطقة جنوب شرق آسيا ، والاتصالات التي تجرى بين حكومات دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وفييت نام حول كمبوتشيا ، والمقترحات الخاصة بحفل الكوكتيل للحوار بين المجموعات المختلفة في كمبوتشيا ، ثم مشاركة فييت نام في مرحلة لاحقة ، وكذلك ما ذكرته جمهورية فييت نام الديمقراطية حول استعدادها للانسحاب من كمبوتشيا . وكل هذه التحركات الايجابية تقدرها مصر ايما تقدير ، ولكنها تدعو الى تكثيف الجهود بين كافة الاطراف لتحقيق انسحاب كافة القوات الاجنبية من أراضي كمبوتشيا في أسرع وقت ممكن ، حتى يمكن وقف المعاناة المستمرة التي يزرع تحتها شعب كمبوتشيا ، وأن تصبح دولة كمبوتشيا ، كما كانت دائما ، دولة مستقلة ومحايده تنتهج سياسة عدم الانحياز ، وأن يصبح الحق في يد شعبها لاختيار نظامه السياسي وحكومته بارادته المستقلة دون أي تدخل أجنبي أو ضغوط خارجية .

لقد اطلع وفد بلادي على الوثيقة A/42/608 المتضمنة تقرير الامين العام عن الحالة في كمبوتشيا ، ولمس الجهد المكثف الذي يقوم به الامين العام لرفع المعاناة عن الشعب الكمبودي ، وأعرب عن تقدير بلادي للجهد الذي يقوم به الامين العام للأمم المتحدة وممثله الشخصي السيد رفيع الدين احمد اللذان لم يندخرا وسعا في اتصالاتهما مع كافة الاطراف المعنية لتنسيق الجهود من أجل تقديم المساعدات الانسانية للشعب كمبوتشيا .

وإن جمهورية مصر العربية تؤيد وتساند الجهود التي تقوم بها اللجنة الخاصة بالمؤتمر الدولي حول كمبوتشيا برئاسة السفير ماسامبا سارا الممثل الدائم للسفارة ، ونأمل أن تكفل مجهوداتها بالنجاح .

وختاما ، نود أن نسجل تأييدنا الكامل لمشروع القرار المقدم الى الدورة الحالية للجمعية العامة والوارد في الوثيقة A/42/L.1 حيث ترى فيه مصر أساسا صالحا وبناء لتسوية سلمية وشاملة ودائمة للمشكلة الكمبوتشية .

السيد مؤمن (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن جمهورية

جزر القمر الاسلامية الاتحادية بلد يخلص عميق الإخلاص للمبادئ الواردة في ميثاق منظماتنا ، ويؤمن ، بالتالي بحق كافة الشعوب والدول في السلم والحرية . وقد كانت جزر القمر وستظل دائما تشعر بالقلق عند تجاهل مبادئ الميثاق الاساسية التي نلتزم بها التزاما صادقا ، وعند تعرض سيادة أي دولة للخطر ، وعند الإستهانة بالحقوق الاساسية لأي شعب . إن مبادئ وميثاق منظماتنا متناهية الوضوح ، وعدم التدخل في شؤون الدول الاخرى هو أحد الدعامات الرئيسية التي ترتكز عليها تلك المبادئ .

والدول الصغيرة مثل بلدنا غيرورة على استقلالها . ولما كانت لا تملك أي قوة عسكرية لصون ذلك الاستقلال ، فهي تنحو الى الركون بشدة الى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة صونا لحقها في الوجود وضمانا لسلامتها الاقليمية . ومن ثم يجب على المجتمع الدولي أن يستجيب على وجه عاجل ومناسب ، بحيث تنتفي لدى الدول الصغيرة أي مدعاة للشك في سبب وجود منظماتنا وفي مدى صلاحية المبادئ التي تقوم عليها .

ولذا يشعر وفدي بحزن بالغ لأن ثماني سنوات قد انقضت ، وثمانية قرارات اتخذت ، ونوقشت القضية في الجمعية العامة ثماني مرات ، ومع ذلك لا تلوح أي مبادرة على التوصل الى حل سريع للحالة المؤسفة التي خلقتها فييت نام .

والواقع انها حالة محزنة للغاية لأن البلد المائل في قفص الاتهام هذه المرة هو من بلدان العالم الثالث ومن أعضاء حركة عدم الانحياز ، التي تدعو مبادئها الرئيسية الى حق الشعوب في تقرير المصير والمساواة بين الدول في السيادة وعدم الاعتداء وعدم التدخل والتعايش السلمي فيما بين أعضائها . وإن تدخل فييت نام العسكري في شؤون جارتها كمبوتشيا هو انتهاك صارخ لهذه المبادئ التي تحكم حركتنا ، ومن ثم يعد عملا غير جائز .

وبقدر اعتزازنا بالمداقة القائمة ، لحسن الحظ ، فيما بين فييت نام وبلدي ، لا يسعنا في هذا المقام الا أن نضم صوتنا لصوت أولئك الذين يناشدون فييت نام منذ عام ١٩٧٩ سحب قواتها من كمبوتشيا . ونحن ندعو فييت نام الى الاستجابة للنداءات الدولية والالتزام بالقرارات الثمانية . الصادرة عن الجمعية العامة والتي تطالبها بسحب قواتها من كمبوتشيا .

وجزر القمر ، كبلد صغير ، لا تستطيع أن توافق على ما يفعله أي بلد ، سواء كان ذلك البلد كبيرا أو صغيرا من إرسال قوات الى أراضي جاره ، ولا يسعها أن تتغاضى عن هذا العمل أيا كانت أسبابه .

ونحن نتعاطف تعاطفا قويا مع شعب فييت نام الباسل ، ولكن الامر قد جاوز كل حد . فحسب شعب كمبوتشيا ما أصابه من آلام . والتمادي في تكبيد ذلك الشعب التعسسي مزيدا من المعاناة يعد عملا لإنسانيا . ومن ثم يجب على فييت نام أن تسحب قواتها من كمبوتشيا كي يتمكن شعب ذلك البلد من تقرير مستقبله بمنأى عن أي تدخلات خارجية . وباسم تضامن العالم الثالث ، نهيب بفييت نام ألا تديم هذه المشكلة بتجاهل نداءاتنا وقرارات هذه الجمعية .

وفي رأينا أنه يمكن التوصل الى حل مقبول ودائم لهذه المسألة اذا قبلت جميع الاطراف المعنية بمقترح الشماني نقاط الذي قدمته الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية التي أعلن تشكيلها في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ ، رئيسها صاحب السمو الملكي الامير نوردوم سيهانوك . والواقع أن مقترح الشماني نقاط يحظى بتأييد كبير من المجتمع الدولي ، لأنه يتناول القضية الرئيسية في المشكلة الكمبوتشية بأسلوب شامل . فهو يدعو الى جملة أمور ، من ضمنها اجراء مفاوضات بين الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية وفييت نام لمناقشة انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا . كما يدعو المقترح الى التفاوض بين الحكومة الائتلافية وجناح هنغ سامرين بغية تشكيل حكومة رباعية فسي كمبوتشيا . وهذا يدل على مرونة كمبوتشيا الديمقراطية التي تولي أهمية لتحقيق المصالحة الوطنية بين الشعب الكمبوتشي بأسره .

ووفد بلدي على اقتناع بأن الالتزام الصارم بمقترح الشماني نقاط من شأنه وحده أن يؤدي الى حل سلمي لمشكلة كمبوتشيا يخفف بالتالي من حدة معاناة شعبها ويزيح في الوقت ذاته عن كاهل تايلند العبء الجسيم المتمثل في اللاجئين .

السيد صديقي (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يحكى أنه فسي

سالف الزمان رحل أمير من دلتا البنغال عن بلاده واتجه شرقا ، حيث ألقى عصا التسيار وأنشأ مملكة جديدة على أرض عرفت فيما بعد باسم كمبوتشيا . ولكن الاطمئنان والوثام اللذين سادا تلك المملكة لم يلبث أن لحق بهما الصراع والحرب . بيد أن الروابط بين ذلك البلد وبلدنا مازالت باقية . ولذا فإن آلام أبناء كمبوتشيا تحرق قلوب أبناء بنغلاديش .

إن كمبوتشيا مأساة استمرت وقتا أطول من اللازم . وقد آن الأوان لإسدال الستار على هذه المأساة وبدء مرحلة جديدة تحمل رسالة الأمل والسلم . وما اجتماعنا هنا الآن إلا لهذا الغرض ذاته .

إن المحاولات الماضية لهذا الجمع الموقر لحل هذه المشكلة لم تنجح ، ولمسا كان ثمن الفشل يتصاعد عاما بعد عام ، فإن الوقت يعتبر عاملا أساسيا . إن كل الدول الأعضاء ملتزمة بالقيم التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة . ويطالب ذلك الميثاق ، بين جملة أمور ، باحترام الاستقلال الوطني والسيادة والسلم الإقليمية لجميع الدول ، وعدم التدخل بكافة أشكاله من جانب أي دولة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وعدم اللجوء الى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، والتسوية السلمية للنزاعات .

لهذا ، ليس من واجبنا جميعا أن نتمسك بهذه المبادئ المقدسة ؟ أي مبرر يمكن أن يكون لهذا الوجود الضخم للقوات الأجنبية على اراضي كمبوتشيا ؟ إن هذه القوات كلما أسرع بالانسحاب كلما كان ذلك أفضل لنا جميعا . وينبغي أن يسمح لمواطني كمبوتشيا بممارسة حقهم في تقرير المصير ، بمنأى عن أي تدخل خارجي . ولا بد أن يكون هذا الانسحاب وهذا الالتزام بالمبادئ التي ذكرتها توا هما أساس أي حل عادل ودائم لمشكلة كمبوتشيا .

ويقدر وفدي تقرير اللجنة المختصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا المتعلق بأنشطتها خلال عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ . ونحث اللجنة على أن تواصل أعمالها حتى ينمقند المؤتمر شانيا ، وهو ما ينبغي أن يتم في وقت . ويستحق الأمين العام وموظفوه الشناء لجهودهم في هذا الموضوع . ونأمل أن تستمر تلك الجهود ، وتؤدي الى تسوية سياسية شاملة وتسهم فيها .

إن خيطا فنيا من الأمل وسط سحب اليأس المظلمة في كمبوتشيا يتمثل في ذلك الاحساس بالتعاطف الانساني الذي أشارته المشكلة في المنطقة وفي العالم . فاللاجئون

الذين هربوا الى الحدود الكمبوتشية - التايلندية والى مخيمات مختلطة في تايلند قد تلقوا الدعم والملجأ من كثير من المصادر ؛ ولولا ذلك لكان يؤسهم قد زاد أضعافاً مضاعفة .

ولا شك في أن الأمم المتحدة ووكالاتها والمانحون الآخرون يستحقون كل شكر على ذلك ، أما تايلند فإن المجتمع العالمي مدين لها بعميق الامتنان . وينبغي أن تستمر هذه المساعدات ، لأننا ينبغي أن نبذل كل ما في وسعنا لتخفيف آلام تلك الجماهير الغفيرة من الرجال والأطفال والنساء الأبرياء .

لقد أعلنت بنغلاديش بلا لبس مرة تلو أخرى موقفها بشأن مشكلة كمبوتشيا . ويستند هذا التعبير الظاهر عن موقفنا الى مبادئ وعقائد أساسية معينة ، هي المعايير التي تشكل اتجاهنا إزاء هذا الموضوع وموضوعات عالمية أخرى . ذلك أن التزامنا بميثاق الأمم المتحدة ثابت لا يلبس ؛ وإيماننا راسخ بأن حل المشكلة يكمن في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن هذه القضية ، وهذا هو ما حدا بنا الى المشاركة في تقديم مشروع القرار A/42/L.1 ، الذي يتفق مع القرارات السابقة بشأن هذا الموضوع .

وفي الوقت الذي يشاطر فيه أبناء بنغلاديش الكامبوتشيين أساهم ومحنتهم ، فإنهم يشاركون أيضا في الإيمان بالمصير الانساني وبأن طريقنا المحفوف بالآلام سيؤدي في النهاية الى السعادة .

وبمثل ما تعاطف شعبنا مع ذلك الأمير الأسطوري ، فإننا نفعل ذلك مرة أخرى مع أمير آخر في عصرنا الحاضر ؛ وأنا أشير هنا الى سامديك نوردوم سيهانوك ، رئيس الحكومة الائتلافية ، الذي نشق الى أبعد حد في خصال زعامته . إننا نرفع صلا حارة من أجل أن ينتهي الصراع في القريب العاجل في تلك المنطقة المضطربة ، وأن ينبثق من هذا العناء هيكل من السلم الدائم والحريسة والحياد ، يعزز الوثام العالمي .

السيد دازا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : عندما ننظر فسي

المضمون الاساسي لمبدأ عدم اللجوء الى القوة أو التهديد باستخدامها ، فإننا نرى انه يشير في الواقع الى أنماط من السلوك المتحضر تتوقعها المدنية باعتبارها السلوك الاساسي الذي ينبغي مراعاته بين الدول المستقلة ذات السيادة التي تسكنها شعوب كريمة سيدة مصيرها .

وهذا المبدأ يجسد بوضوح الاعتقاد الذي نما على مر القرون بوجود احترام الحاجة الى الحوار والامتناع عن استعمال القوة في العلاقات بين الشعوب والدول . لقد انقضت سنوات كثيرة ، تقرب من عقد ، منذ دخلت القوات الفيتنامية اراضي كمبوتشيا ، وسحقت شعبها بجبروت تحدى كل معايير التعايش السلمي والمنطق مستعينة بذلك الاستاذ الاكبر للعنف والظلم والظلم والشمولية : الاتحاد السوفياتي . وإن تلك الضربة الفادرة ، والقنبلة الساحقة التي اندفعت تصيب كيان شعب كمبوتشيا ، لاتزال باقية لم تنسحب حتى الآن ؛ والآنكى من ذلك أنها توامل تعذيب الشعب الكامبوتشي ، ضاربة بذلك مثلاً حياً على الجور وفرض العناء .

وفي هذه السنة ، ينبغي علينا مرة أخرى أن نشجب أمام العالم كله هذه الجريمة المستمرة والدائمة التي تفعل قرارات الجمعية العامة ، وهي القرارات التي شاركت في وضعها كل شعوب الارض المحبة للسلام ، التي توحدت في معارضتها للحكم الفيتنامي غير المشروع والتعسفي في كمبوتشيا .

ونحن نود أن نكرر هنا دعمنا لقضية شعب الخمير ونخاله ، بقيادة الامير نوردوم سيهانوك ، رئيس كمبوتشيا الديمقراطية .

ولا يمكننا أن نوافق بالصدى المذنب على حالة قاسية تجد مكانها في مجلات العار . وإن الآلاف من اللاجئين من ذلك الشعب الذي عانى طويلاً وأحفادهم سوف يجسدون الدليل ذات يوم في هذه الكلمات على تأييد شعب شيلي المستمر لهم .

إن الشعور بالاحباط يغلبنا عندما نخطر الى الخلو الى نتيجة مفادها انه على مدى فترة تقرب من عقد من الزمان لم يمكن وضع حد نهائي لمأساة شعب كمبوتشيا . ذلك

أمر يشق الاعتراف به ، ولكنه بيان عملي على عدم قدرة الأمم المتحدة على أن تلتزم أعضائها بمبدأ من المبادئ التي تمثل الأساس الأخلاقي والمعنوي لهذه المنظمة .

ولابد أن نسأل أنفسنا : كيف يمكن للأمم المتحدة أن تبقى إذا لم تكن تتوقع من أعضائها الامتثال المطلق الذي لا لبس فيه للالتزام بالامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، حسبما يفرضه الميثاق ؟ من الذي يمكنه إذن أن يؤازر صلاحية هذه المنظمة والتزامها النهائي إذا كانت غير قادرة على وضع حد لذلك المصير التعيس الذي يعاني منه شعب كمبوتشيا اليوم .

إن من حق كمبوتشيا ان تكون دولة حرة ذات سيادة ، ويجب أن تحقق هذا المركز بعد انسحاب كل القوات الأجنبية منها وبعد التزام جميع الدول بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد وتنفيذها لذلك الالتزام وقيام حكومة تمثل شعبه .

لقد شارك وفدي في تقديم مشروع القرار A/42/L.1 المعروض الآن على الجمعية للنظر ، وهو يؤيده تمام التأييد .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠